جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي

الشعبة : علوم تجارية التخصص : مالية و تجارة دولية

البنوك التجارية و دورها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية

مقدمة من طرف الطالبة نجاة دهيمش

اعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	خالدي علي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مشرفا و مقررا	مخفي أمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020 /2021

الفهرس

قائمة الجداول	
قائمة المخططات	
مقدمة عامة	
الفصل الأول : حوصلة حول البنوك	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول : مفاهيم حول البنوك	**10-3**
1- نشأة البنوك و تعريفها	**3**
2-أنواع البنوك و تخصصها	**4**
3- طبيعة عمل البنوك	**10**
المبحث الثاني : البنوك التجارية	**24-10**
1- مفهوم و وظائف البنوك التجارية	**10**
2- طبيعة نشاط البنوك التجارية	**16**
3 -موقع البنوك التجارية بين أهم المؤسسات المالية	**18**
المبحث الثالث : تنظيم البنوك التجارية في اقتصاد السوق و أهدافها	**32-24**
1 -أقسام البنك التجاري	**24**
2- ميزانية البنك التجاري	**28**
خلاصة	**32**
الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية	**33**
تمهيد	**34**
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية	**39-35**
1- مفهوم التنمية الاقتصادية	**35**
2- الفرق بين التنمية و بعض المفاهيم المشابهة لها	**36**
3- أهمية التنمية الاقتصادية	**37**
المبحث الثاني : قياس التنمية الاقتصادية	**42-38**
1- مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	**38**
2 -التغيرات الاقتصادية العالمية و أثرها على التنمية الاقتصادية	**41**

المبحث الثالث : أهداف التنمية الاقتصادية و تحدياتها	45-43
1- أهداف التنمية الاقتصادية	43
2 معوقات و تحديات التنمية الاقتصادية	44
خاتمة	45
الفصل الثالث : دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية	46
تمهيد	47
المبحث الأول : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	53-48
1- ماهية التمويل	48
2 -المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية	49
3- المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية	51
المبحث الثاني : مشاكل مصادر التمويل و اجراءات انعاشها في الدول النامية	58-53
1- عوائق مصادر التمويل الداخلية	54
2 عوائق مصادر التمويل الخارجية	55
المبحث الثالث : دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية	66-57
1 -الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الائتمان المصرفي	57
2- الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الادخار و الاستثمار	59
3-الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال تمويل التجارة الخارجية	62
خاتمة	64
خاتمة عامة	66
الملخص- Abstract	67
قائمة المراجع	68

قائمة الجداول

الجدول 1	**الفرق بين البنوك التجارية و البنوك المتخصصة**	18
الجدول2	**ميزانية البنك التجاري**	31

قائمة المخططات

المخطط1	**أنواع البنوك و أقسامها**	9
المخطط 2	**طبيعة نشاط البنوك ووظائفها**	17

مقدمة عامة :

تلعب البنوك التجارية دورا مهما في الاقتصاد الوطني، حيث يحتل القطاع البنكي مركزا رئيسيا في معظم المجالات الاقتصادية و المالية، و أن ازدهار الاقتصاد لا يمكن أن يكون الا من خلال العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية عن طريق سياستها الاقراضية التي تسعى من خلالها الى استهداف القطاعات الأكثر انتاجا و الأكثر حاجة للتمويل من جهة و تحقيق أهدافها العامة من جهة أخرى .

ان مختلف العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية تتماشى وفق معايير محكمة يعتمدها البنك، و لها شروط و مراحل يجب أن يتبعها بداية من تقييم الجهة الطالبة للقرض، كما تتدخل الدولة عن طريق البنك المركزي بالرقابة على منح الائتمان من طرف البنوك التجارية .

و لا سيما أن البنوك التجارية هي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية، لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية، و تتدخل في جميع القطاعات و الأنشطة و منه لا يمكن أن ينشأ اقتصاد قوي أو حتى ضعيف بدون البنوك التجارية، و هي الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية .

حيث تعتبر هذه الأخيرة مجموعة الاجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة الهادفة الى تغيير و تطوير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الانتاج السلعي و الخدماتي و الدخل الحقيقي للفرد و لفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع .

و ما يجدر الاشارة اليه بالخصوص، أنه عند طرح قضية التنمية الاقتصادية في أي مجتمع، فانه يرتبط بطرح القضايا المتعلقة بتمويلها، من حيث الأساليب و الأجهزة، و بوجه خاص من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه الادارة السليمة للجهاز المصرفي للاضطلاع بهذا العبئ، و مدى امكانيته في تغيير أوضاعه و سياساته،بما يمكنه التكييف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع،فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الأقتصادية سواء بصفة مباشرة استنادا على وظائفها الأقتصادية و طبيعة نشاطها أو أجهزتها الفعالة و كذا تنظيمها في اقتصاد السوق أو بصفة غير مباشرة عن طريق تعبئة المدخرات المحلية و بالتالى هذه الأخيرة تمول التنمية .

انطلاقا من ذلك و على ضوء ما سبق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي الذي يشكل محور بحثنا و هو :

أين تكمن أهمية و دور البنوك التجارية في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية؟

و هذا السؤال الجوهري يؤدي الى طرح أسئلة فرعية، نحاول الاجابة عنها من خلال دراستنا، وهي:

- ماهي البنوك التجارية ،و كيف نشأت ؟

- ما موقع البنوك التجارية في اقتصاد السوق ؟

- أين يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية ؟

- هل تتوافق أهداف البنوك التجارية و وظائفها مع أهداف التننمية الاقتصادية ؟

- ما علاقة البنوك التجارية بالمدخرات المحلية ؟

- كيف يمكن للبنوك التجارية أن تؤثر على التنمية الاقتصادية ؟

و للاجابة عن هذه التساؤلات يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر البنوك التجارية من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية،نظرا للأهمية التي تحظى بها في المجال الاقتصادي .

- يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال عمليات الادخار و الاستثمار، و التجارة الخارجية .

- تعبئة المدخرات المحلية من قبل البنوك التجارية قد يساهم بصفة كبيرة بالدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة :

يحظى هذا الموضوع بأهمية كبيرة نظرا لمعالجته جانبين مهمين في الاقتصاد الوطني، ففيما يخص موضوع البنوك التجارية و لما لها من دور بارز في الاقتصاد من خلال المكانة التي تحتلها القروض المصرفية في اقتصاد السوق، فهي تمثل العمود الفقري للبنك و المحور الرئيسي لاراداته، كما تبرز أهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تعبئة المدخرات المحلية، و تماشيا مع موضوع التنمية الاقتصادية، و الذي يعتبر النواة الأساسية للتنمية المحلية .

أهداف الدراسة :

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول الى مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- التعرف على الاطار النظري لكل من البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية .

- معرفة دور البنوك التجارية في تعبئة المدخرات المحلية . .

- معرفة مدى تطور التنمية الاقتصادية من خلال دعم البنوك التجارية .

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختياري لهذا الموضوع للنقاط الأساسية التالية :

- أهمية و دور البنوك التجارية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية .

- تزايد الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية .

- الرغبة منى في معرفة كيفية سير نشاط البنوك و تأثيرها في الاقتصاد الوطني .

منهج الدراسة :

استخدم في هذا البحث، المنهج الوصفي التحليلي ،حيث تبنيت المنهج الوصفي لتعريف للبنوك التجارية و تعريف للتنمية الاقتصادية و مختلف المفاهيم المتعلقة بالبحث،أما المنهج التحليلي لتفسير هذه المفاهيم و تحليلها و استخلاص نتائجها، وتوضيح علاقة كل من البنوك التجارية بتمويل التنمية الأقتصادية و علاقة البنوك التجارية بتعبئة المدخرات المحلية .

هيكل الدراسة :

تناولت في هذه الدراسة ثلاثة فصول، اثنان منها يخص الاطار النظري لكل من البنوك بصفة عامة، والبنوك التجارية بصفة خاصة، و كذا التنمية الاقتصادية، أما في الفصل الثالث تم الربط بين المتغيرين من خلال اظهار دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة المدخرات المحلية من قبل البنوك التجارية .

الفصل الأول

حوصلة حول البنوك

تمهيد:

مما لا شك فيه أن للبنوك و البنوك التجارية أهمية فى شتى الميادين ، منها الاقتصادية و المالية و التجارية، فقد حاولنا فى هذا الفصل اعطاء نظرة شاملة حول البنوك بصفة عامة ، و البنوك التجارية بصفة خاصة و ذلك فى المحاولة للاجابة على الشطر الأول من الاشكالية ، المتمثل فى البنوك و كل ما يخصها، و قد قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول : مفاهيم حول البنوك .

- المبحث الثاني : البنوك التجارية .

- المبحث الثالث : تنظيم البنوك التجارية فى اقتصاد السوق .

المبحث الأول : مفاهيم حول البنوك

تكتسى الدراسات المالية و المصرفية أهمية قصوى فى الحياة العملية و العلمية ، حيث تحتل البنوك على وجه التجديد أهمية حاسمة ضمن تلك الدراسات فهي تعد أهم مكونات مؤسسات الايداع المالية على الاطلاق حيث أنها الأولى فى الانشاء و الأكثر فى الانتشار .

1 نشأة البنوك وتعريفها

1-1-نشأة البنوك :

ظهرت كلمة البنك أول مرة فى مدينة البندقية بايطاليا، وهى كلمة مشتقة من كلمة بانكو الايطالية و التى تعنى كلمة الطاولة أو المنضدة و التى كان يستخدمها التجار فى الأماكن العامة ليقوموا بالتعاملات المالية من بيع و شراء ، حيث كانت البنوك التجارية هي أول بنوك تم انشائها حيث كانت تقتصر على الاحتفاظ بأموال التجار و رجال الأعمال و أصحاب النفوذ كودائع لحفضها من السرقة مقابل ايصالات ، و كانت بعض البنوك تسمح في البداية لبعض عملائها بالسحب على المكشوف و هو يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم مما أدى الى افلاس عدد كبير من المؤسسات ،الأمر الذى دعى الى انشاء أول بنك حكومي بالبندقية .[1]

أنشأ أول بنك فى العالم فى البندقية و كان يدعى بانكو دي جيرو عام 1587 ، و بعد ذلك أنشأ أمستردام عام 1609، و فى عام 1619 أنشأ فى ايطاليا ، و منذ القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا و كانت أغلبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد و عائلات ،و كانت القوانين تقضى بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع الى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك فى حالة افلاسها .[2]

كما لعبت الثورة الصناعية دورا مهما فى توسيع البنوك و نموها ،و كبر حجمها مما سمح لها بخدمة قطاعات اقتصادية واسعة ، وتواصل التطور الذى عرفته البنوك حيث شهدت المهنة المصرفية التى تمارسها البنوك التجارية تغيرات كبيرة فى طبيعتها و أدواتها و تقنياتها ، بالاضافة الى مختلف أنواع البنوك الأخرى التى ظهرت.

و عليه،فبعد الاطلالة التارخية على البنوك ،يتعين علينا الخوض فى تعاريفها،ومختلف أنواعها ، غير أن اعطاء تعريف جامع للبنوك يعتبر أمر بالغ الصعوبة، لاسيما أنها تقوم ببعض العمليات التى تتشابه الى حد كبير مع بعض عمليات المؤسسات المالية الأخرى.

---

[1]- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة 1 ، عمان،2000،ص 63 .

[2]- بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية،مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 6 .

لذلك سنقتصر على جملة من التعاريف الخاصة بالبنوك ، على ألا نتعمق فيها تفاديا لاختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين و كذا القوانين و الأنظمة .

2-1-تعريف البنوك :

البنك هو المنشأة المالية التى تتاجر بالنقود،و لها غرض رئيسي و هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التى تسعى للبحث على مجالات الاستثمار ،و بين مجالات الاستثمار التى تسعى للبحث على رؤوس الأموال.

كما يعرفه الدكتور محمد زكي شافعي[1] : "و ربما كان من الصعب الوصول الى تعريف دقيق يدخل فى حظيرة البنيان المصرفي من هذه المؤسسات ،فكثيرا ما يستبهم الحد الفاصل بين المصارف و غيرها من المؤسسات المالية التى تتخصص فى مدخرات الجماعة، وتقديم القروض للأفراد و المشروعات،فلا يقتصر كل ضرب من ضروب المؤسسات المالية على مزاولة نوع واحد من أنواع النشاط المالي،فيختص به ولا يتعداه ،بل لقد دعا التطور المصرفي الى اتساع نطاق العمليات التى تزاولها البنوك التجارية أو بنوك الودائع على وجه الخصوص ،و الحالة هذه ان استغنت الكثير من التشريعات عن صياغة تعريف صريح للبنوك ".

كما لم يدع المشرع فراغا فيما يخص تعريف البنوك،اذ نصت معظم التشريعات فى شتى الدول على ذلك .

أما فى الجزائر ،فقد عرفت المادة 114 من قانون النقد و القرض الصادر فى 14 أفريل 1990 البنوك بما يلي : "البنوك أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية اجراء العمليات الموصوفة فى المواد من 110الى 113من هذا القانون ،و تتضمن هذه العمليات التى تقوم بها البنوك وفقا للمواد 110،111،112،113 فيما يلى :

1- تلقى الأموال من الجمهور فى شكل ودائع .
2- عمليات القرض .
3- وضع و ادارة وسائل الدفع .

2-أنواع البنوك و تخصصها

لقد قسمنا أنواع البنوك الى قسمين و هي :

1-2 أنواع البنوك من حيث الوضع القانوني للبنك :

[1]- محمد زكي شافعي، أنظمة الأرشيف في البنوك التجارية، ص 189 .

أ* بنوك عامة : هي التى تمتلكها الدولة و تمتلك كل رأسمالها،و تشرف على أعمالها و أنشطتها و المتمثلة بالبنوك المركزية،و البنوك الوطنية التجارية و البنوك المتخصصة .

ب* بنوك خاصة : هي البنوك التى يملكها أشخاص سواءا كانو طبيعيين أو معنويين، و يتولو ادارة شؤونها ، و يتحملو كافة مسؤولياتها القانونية و المالية ، ازاء الدولة الممثلة بالبنك المركزي .

ج* بنوك مختلطة : هي تلك البنوك التى تشترك فى ملكيتها و ادارتها كل من الدولة و الأفراد أو الهيئات ،و لكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فانها تعتمد على امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالاشراف عليها و توجيهها بما ينسجم و السياسة المالية و الاقتصادية للدولة .

2-2 أنواع البنوك من حيث طبيعة النشاط الذي تزاوله :

2-2-1 البنوك المتخصصة : Les banques Spécialisées

تعرف البنوك المتخصصة بأنها بنوك يتخصص كل منها في نشاط مصرفي معين ، فمنها ما يتخصص فى عمليات التمويل الصناعي ، ومنها ما يتخصص فى التمويل الزراعي أو العقاري أو العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية[1] .

ومن أهم الدول التى تأخذ بمبدأ التخصص المصرفي مايلى: انجلترا ،فرنسا ،و الكثير من الدول النامية .

ومن مبررات التخصص ،بروز الحاجة الى بنوك تتلائم و احتياجات مختلف القطاعات ، بالاضافة الى تقليل مخاطر الائتمان بفضل اقتصار العمل المصرفي على قطاع معين ،مما يجعله أكثر كفاءة.

وتبعا لذلك توجد أنواع مختلفة من البنوك أهمها :

أ* البنوك التجارية : Les banques commerciales

البنوك التجارية هي المنشأة أو الشركة المالية التى تقبل الودائع من الافراد و الهيئات (الأشخاص المعنوية)، تحت الطلب و لأجل ،ثم تستخدم هذه الودائع فى فتح الحسابات و القروض (الائتمانات) بقصد الربح .

وقد استمدت البنوك التجارية تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار فى بداية قيامها،

[1]- محمد يونس محمد و عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد،الدار الجامعية،بيروت، لبنان، دت،ص 351 .

فهي أقدم البنوك تاريخيا على الاطلاق، و مع تطور النشاط التجاري و الصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات، بقروض طويلة و متوسطة الأجل خاصة في ميدان الاستثمار ، و كذا عمليات تمويل التجارة الخارجية .

و يطلق على البنوك التجارية أحيانا اسم بنوك الودائع ،لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها ، وهي عند اعادة اقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها ،و أهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير على قيمة الأموال المودعة لديها

ب*بنوك الاستثمار[1]:Les banques D'ivestissment

هي بنوك تجني عائداتها من الشركات و الحكومات،عن طريق التعامل في الأوراق المالية و طرحها في السوق الرأسمالي (أسهم ، سندات).

البنوك الاستثمارية عادة لا تقبل ودائع من العملاء،انما هي بنوك هدفها الأساسي تقديم الخدمات الاستثمارية للأشخاص و الشركات .

أي أن البنوك الاستثمارية هي حلقة وصل بين الشركات و أرباب العمل من ناحية ، و أصحاب النقد من جهة أخرى ،سواء عن طريق الملكيات أو التمويل .

ج* البنوك الصناعية[2] :Les banques Industrielle

تقوم بتقديم السلف و القروض ، و مساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه ،و رفع مستوى الصناعة و المساهمة في انشاء الشركات الصناعية .

د* البنوك الزراعية : Les banques Agricoles

تقوم هذه البنوك بتقديم سلف للمزارعين لمدة قصيرة ،بضمان المحاصيل للقيام بالأعمال الزراعية ،و نظرا لخصوصية قطاع الزراعة ، فان الائتمان في هذا المجال محفوف بالعديد من المشاكل مثل :تغير الظروف الجوية ، تذبذب أسعار المنتجات و تعذر فرص الرقابة على المحصول .

و تقوم البنوك الزراعية بمنح قروض قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل حتى يتم نضجها ، أما القروض متوسطة الأجل و طويلة الأجل فهي تمنح لتربية المواشي و خلق مشاريع الصناعة الزراعية ،و كذا استصلاح الأراضي وفي الجزائر يوجد بنك التنمية الريفية .

---

[1] - يعتبر "البنك الجزائري للتنمية" بنك الاستثمار الوحيد في الجزائر .

[2] - عبد النعيم مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997،ص 433 .

هـ*البنوك العقارية :Les banques Immobiliéres

توظف أموالها فى منح القروض ذات أجال مقابل رهن عقاري ،بضمان أراضي زراعية و ذلك لاسطلاح الأراضى أو بناء العقارات ،وفى أغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت اشراف الدولة للمحافظة على القدرة القومية ، ولا تكتفى هذه البنوك بالتمويل فقط ، بل تتعدى ذلك الى الرقابة المصرفية الكاملة على الانفاق و ربطه بخطط الانجاز وتقديم المشورة الفنية اللازمة ،و فى الجزائر يوجد CNEP.

و* بنوك التجارة الخارجية[1] :Les banques de commerce Extérieure

يختلف نشاطها باختلاف الدول ، وهي تنتشر بشكل خاص فى الدول الصناعية الكبرى ،كما تمكنها بالنهوض بانتاجها المخصص بالتصدير.

تختص بنوك التجارة الخارجية فى تمويل التجارة الخارجية ،عن طريق مختلف صور الائتمان التى تقدمها، بالاضافة الى التسهيلات الخاصة بعمليات المبادلة الثنائية مع الدول المختلفة .

ط* بنوك أعمال :

هي تلك البنوك التى تساهم بنسبة معينة فى المشاريع الاقتصادية ،أي تدخل كمساهم أو شريك ،كما يمكن لها أن تستحوذ على المشروع بأكمله ،أي تجمع هذه البنوك مواردها من المودعين و تقوم بتوضيفها فى المشاريع الاستثمارية ، كما تقوم بنوك الأعمال باصدار الأوراق المالية ،وتتعامل أساسا فى السوق المالية .

وفى الجزائر ،أنشأت مؤخرا عدة بنوك أعمال خاصة أهمها[2]"union bank" الذي أنشأ فى 7 ماي 1995 ، باشتراك رؤوس أموال خاصة وطنية و أجنبية ،نشاطه الأساسي : جمع الادخار ،تمويل عمليات التجارة الدولية ،تقديم النصائح و المساعدات ،و المشاركة فى الأعمال الموجودة أو التى هي في طور الانجاز.

ي* بنوك الادخار:

تقوم باقراض المشتركين فى رأس مالها بفوائد متعادلة .

[1]- يجدر بالذكر أن البنوك التجارية في الكثير من الدول تقوم بأعمال بنوك التجارة، كما هو الحال بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري .

[2] - Ammour Ben Halima , Le systéme bancaire algérien , Ed :Dahleb , Alger 1990 , p 105 .

ك* البنوك الاسلامية :

تقوم بقبول الودائع تحت الطلب ،و الودائع لأجل مثل البنوك التجارية فى طريقة توظيف الأموال،و تعتمد البنوك الاسلامية على المضاربة الاسلامية أو المشاركة فى توظيف أموالها، ثم تتقاسم فى الأرباح، و في الجزائر يوجد بنك البركة .

ان التقسيم السابق للبنوك المتخصصة ،بين لنا الاختلاف بين البنوك التجارية –التى هي موضوع دراستنا- و باق البنوك ،حيث أن النوع الأول يقوم بصفة معتادة بقبول و دائع تدفع عند طلب أصحابها أو بعد أجل لا يزيد عن سنة ،و تمنح قروضا لا تزيد عن سنة غالبا لتمويل التجارة ، وان كان نطاق ذلك امتد الى قطاعات اقتصادية أخرى ،و بالمقابل نجد أن البنوك المتخصصة الأخرى- غير التجارية – تعتمد على رأسمالها و على الموارد الأخرى التى تحصل عليها عن طريق عملية الاقراض طويلة الأجل ، و تركز فى استخدام مواردها على الاقراض طويل الأجل ،و تتخصص فى تمويل اقتصادي معين .

2-2-2 البنوك الشاملة : Les Banques universelles

هي تلك البنوك التى تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك، و كذلك الوظائف غير تقليدية و التى تتعلق بالاستثمار أي هي البنوك التى تؤدي وظائف البنوك التجارية و بنوك الاستثمار و الأعمال ،و هي التى تلعب دور منظم في تأسيس المشروعات و ادارتها بصفة عامة ، و قد ظهر هذا النوع من البنوك فى ألمانيا فى القرن 19.

مخطط(1-1) : يوضح أنواع البنوك و أقسامها

1-1 * أنوع البنوك

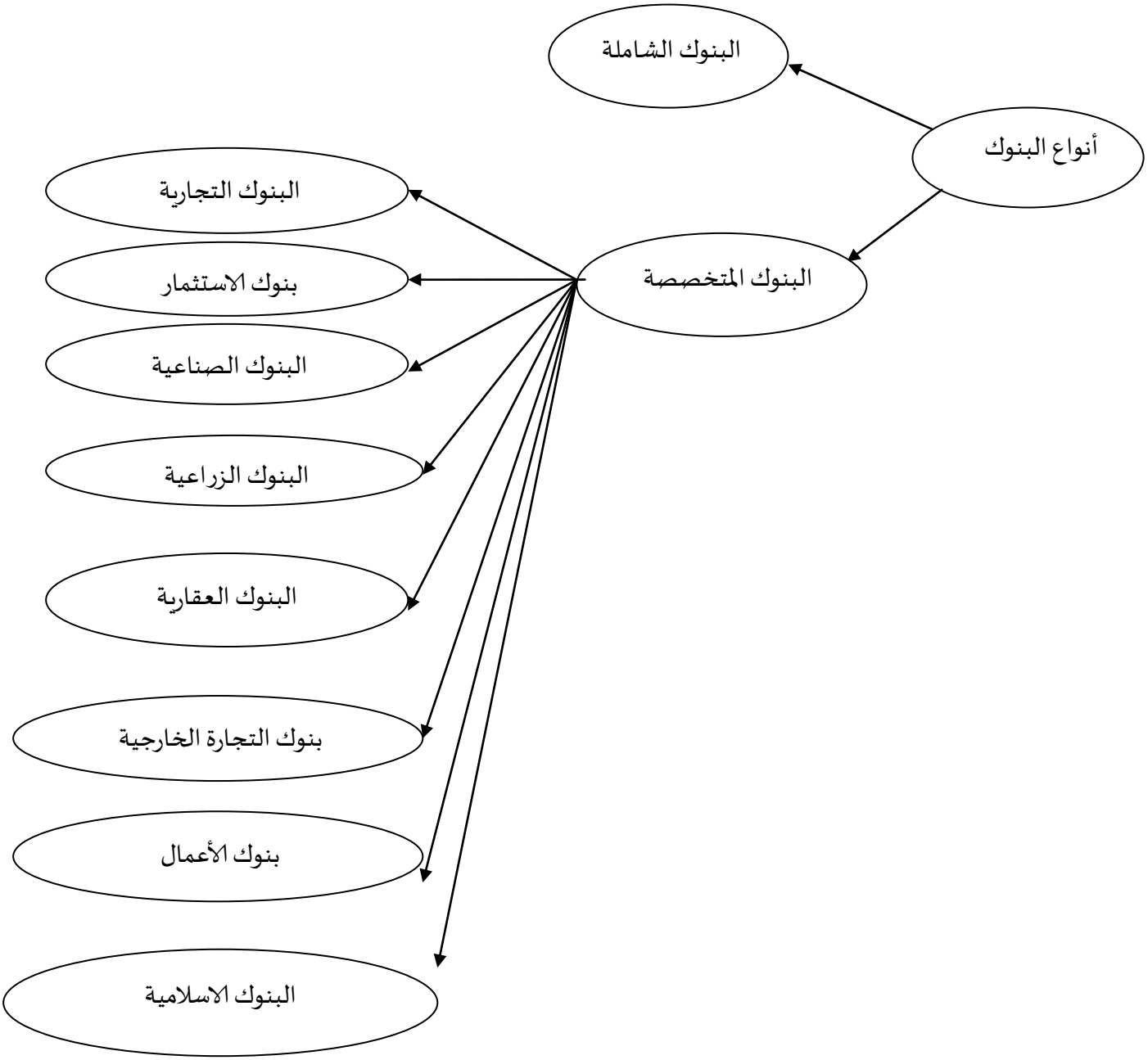

المصدر: من اعدادي ،استنادا على المعلومات المتوفرة

3- طبيعة عمل البنوك :

ان التقسيم السابق للبنوك المتخصصة ،بين لنا الاختلاف بين البنوك التجارية –التى هي موضوع دراستنا- و باقى البنوك ،حيث أن النوع الأول يقوم بصفة معتادة بقبول و دائع تدفع عند طلب أصحابها أو بعد أجل لا يزيد عن سنة ،و تمنح قروضا لا تزيد عن سنة غالبا لتمويل التجارة ، وان كان نطاق ذلك امتد الى قطاعات اقتصادية أخرى ،و بالمقابل نجد أن البنوك المتخصصة الأخرى- غير التجارية – تعتمد على رأسمالها و على الموارد الأخرى التى تحصل عليها عن طريق عملية الاقراض طويلة الأجل ، و تركز فى استخدام مواردها على الاقراض طويل الأجل ،و تتخصص فى تمويل اقتصادي معين .

و من ثم، اختلفت طبيعة عمل البنوك التجارية عن تلك البنوك المتخصصة الأخرى ،فبينما ينصب اهتمام البنوك التجارية على منح القروض مع مراعاة السيولة اللازمة لمواجهة مختلف الطلبات، فان البنوك المتخصصة الأخرى، تعمل على تحقيق التوازن بين القروض التى تقدمها و بين التى تستحق عليها .

المبحث الثاني : البنوك التجارية

1- مفهوم و وظائف البنوك التجارية

1-1 مفهوم البنوك التجارية :

و بالاضافة الى ما أشرنا اليه سابقا حول مفهوم البنوك التجارية ،فهي كذلك مؤسسات ائتمانية غير متخصصة ،تقوم أساسا بتلقى ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية فى الائتمان قصير الأجل، و يطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع .[1]

فلا يمكن أن تعتبر بنوكا تجارية ما لم تتوفر على قبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر فى النشاط الأساسي المتمثل فى القيام بعمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار و بنوك الرهن العقاري و ما اليها .

كما يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها مؤسسات نقدية تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات ، وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء، تبعا للمدة المتفقة عليها ،و نظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع، و تأتى هذه البنوك فى الدرجة الثانية بعد البنك المركزي. و هذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأي بلد[2] .

[1]- زين عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، منشورات الحلي الحقوقية، ص 99-100 .

[2]- محمد شهاب، النقود و البنوك للاقتصاد، دار المريخ، الرياض، 1987 ،ص 105 .

و يعتبر البنك التجاري المؤسسة التى تمارس عملية الائتمان (الاقراض و الاقتراض) ،حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح لهم بها ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم عروضا لهم[1] .

و من هنا، يتضح لنا أن دور البنوك التجارية ينحصر بصفة أساسية فى قبول الودائع و منح الائتمان و أداء بعض الخدمات المصرفية الأخرى، و كذا دورها الأساسي فى توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما أطلق عليها بنوك الودائع باعتبارها تتعامل بائتمان (المباشر و الغير المباشر)، و أهم ما ميزها قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية .

و تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات و هي:

1* الربحية : تهدف البنوك التجارية للرفع من معدل ربحيتها ،و لكن هنا ربحية البنوك التجارية مرتبطة أساسا بالايرادات ، أي كلما كان حجم الايرادات كبير كلما كانت الربحية كبيرة ، و بالتالى فان البنوك التجارية أكثر حساسية بالنسبة الى الرفع المالي ، حيث أن انخفاض فى مستوى ايراداتها يمكن أن يؤدي بها الى خسارة كبيرة .

2* السيولة : نظرا لكون الجزء الرئيسي من موارد البنك يتمثل في الودائع التى يتحمل طلبها في أي لحظة، لذا على البنك الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة للوفاء بالاحتياجات المحتملة للمودعين ، لكي لا تتزعزع ثقة المودعين، مما يدفعهم لسحب ودائعهم من البنك مما يؤدي لافلاس هذا الأخير .

3* الأمان : يتسم رأسمال البنك عادة بالصغر بالمقارنة بجملة مصادر الأموال فيه، و هو ما يعنى صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين ، اللذين يعتمد البنك عليهم أو على أموالهم كمصدر للاستثمار ،فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ،فاذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين ، و النتيجة هي افلاس البنك .

و تعتبر هذه السمات الثلاث هي نفسها أهداف البنوك التجارية كما تفرض هدفين أخرين ينبغى على ادارة البنك السعي لتحقيقهما :

- تحقيق أعلى ربحية من خلال زيادة الايرادات .

- توفير السيولة الكافية لمنع تعرض البنك لنقص شديد فيها، لما لذلك تأثير على ثقة المودعين فيه .

2-1 وظائف البنوك التجارية :

رغم تعدد وظائف البنوك التجارية الا أنها تبقى لديها وظيفتين أساسيتين مهمتين و هما :

[1]- ضياء مجيد المسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر ، الجزائر، 1993، ص94 .

أ* وظيفة الوساطة : وهي التوسط بين المقرضين و المقترضين ، بتجميع المذخرات و الفوائض المالية و وضعها فى متناول الأفراد و المشروعات الراغبة فى الاقتراض .

ب* خلق النقود : و معنى خلق النقود هو امكان البنك احلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض، و بذلك يخلق البنك وسائل للدفع تقوم مقام النقود، و هي على شكل كتابي مثل الشيك .

كما للبنوك التجارية وظائف أخرى نقسمها الى قسمين: وظائف كلاسيكية و وظائف حديثة .

1- الوظيفة الكلاسيكية : وتتفرع الى مجموعة من الوظائف و هي :

أ * قبول الودائع و فتح الحسابات :

لا شك أن من أبرز وظائف البنوك التجارية قبول الودائع تحت شروط معينة ، و الوديعة تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق فى الوديعة[1] .

و الودائع تكون اما في شكل نقود أو بشكل قيم منقولة، وتؤلف الودائع الموارد الأساسية التى تغذي القسم الأكبر و الأهم من أعمال البنك ،لذلك فهي تدعى كذلك "بنوك الودائع" .

ب * تشغيل موارد البنك :

بعدما يجمع البنك التجاري موارده المختلفة، يتطرق الى مهمة تشغيلها ،مراعيا فى ذلك مبدأ التوفيق بين أهدافه الجوهرية (السيولة ،الربحية ،و الأمان)

ومن ثم تتخذ أوجه تشغيل موارد البنك التجاري الأشكال التالية :

_ تقديم القروض و السلفيات (الائتمان) :

ان البنك التجاري يقوم بمنح القروض و التسهيلات للهيئات و المؤسسات و الأفراد المشتغلين في شتى القطاعات الاقتصادية ،و يتخذ هذا النشاط احدى الصور التالية[2] :

1* اما أن يكون تسليفا،أي قرضا نقديا مباشرا ،و اما أن يكون على الحساب أو في شكل سحب على المكشوف، أو خصم كمبيالة لصالح العميل ، أو فتح اعتماد .

---

[1]- محمد يونس محمد ، عبد النعيم مبارك ،مرجع سابق، ص 247 .

[2]- سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود و البنوك ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط1 ،بيروت،لبنان،1996،ص 121 .

2*اما يمنح البنك لعميله كفالة أو ضمانا قبل الغير ،كقبوله كمبيالة من العميل ،أو يقدم ضماناته قبل المشاريع و السلطات العامة بالنسبة لعملية معينة .

3* و قد يأخذ شكل اقراض سلع عينية، أو شكل انتقال حق أو امتياز بصورة مؤقتة ،لكن الشائع هو اقراض النقود ، أو الالتزام بدفعها

_ الاستثمارات :

و هي قروض طويلة الأجل تستخدم في شراء المواد الأولية، و الأجهزة و براءات الاختراع ، و اقامة المنشأت، و غالبا ما تكون هذه القروض لمدة لا تقل عن سنتين و تمتد الى سبع سنوات أو أكثر .

_ القيام بالخدمات التجارية الخارجية :

و هنا تلعب البنوك التجارية دورا في التسوية المالية الناشئة عن التجارة الدولية، و ذلك بتقديم الائتمان اللازم سواء للمصدر أو المستورد .

و يتحقق هذا الدور من خلال ثلاث نماذج أساسية و هي :

أ* التحصيل المستندي (لمصلحة البائع) :

أي يصدر البائع كمبيالة و يسلمها الى بنكه، مرفقا بها كافة المستندات، و يوكل البنك من قبل البائع لتسليم المستندات الى المشتري أو بنكه من أجل قبض قيمة الكمبيالة أو قبولها ، من ثم تحصيل قيمتها عند استحقاق .

ب* خصم الكمبيالات المستندية (لمصلحة البائع) :

أي يخصم البائع الكمبيالة و يرفقها بالمستندات، فيقوم بنك الخصم بتسليم المستندات الى المشتري (المستورد) أو بنكه، فى مقابل دفع قيمة الكمبيالة أو قبوله لدفعها عند الاستحقاق .

ج* اعتمادات مستندية (لحساب مشتري) :

قد يشترط البائع على المشتري عند توقيع عقد البيع أن يسحب البائع الكمبيالة على مصرف المشتري و ليس على المشتري نفسه ، و هذا يمثل ضمانة دفع بعد الحصول على موافقة البنك، و بذلك يكون البائع بعيدا عن خطر اعسار المشتري .

_ التعامل بالأوراق المالية :

و يقصد بذلك شراء الأوراق المالية من أسهم و سندات لحساب العملاء و حفظها لهم، و تحصيل كوبوناتها في مواعيد استحقاقها، و كذلك بيعها في سوق الأوراق المالية .

و يدخل ضمن خدمات الأوراق المالية، اصدار الأسهم و السندات لحساب الشركات بما في ذلك عمليات الاكتتاب .

_ القيام بالعمليات المالية لحساب العملاء :

و تتمثل في التحويلات النقدية بين العملاء،و القيام بتحصيل شيكاتهم و كمبيالاتهم، و سداد ديونهم نيابة عنهم ، داخل الولة أو خارجها .

_ التعامل بالعملات الأجنبية :

و ذلك بيعا و شراء، و كذا استبدال العملات المحلية بأخرى أجنبية،الى جانب التعامل في الشيكات السياحية و الحوالات الداخلية و الخارجية .

_خدمات مصرفية أخرى :

يقدم البنك لزبائنه بعض الخدمات الملحقة بعملياته المختلفة،فيقدم خدمات فنية ، أهمها :

*تنظيم حسابات الأفراد .

*تحصيل الأوراق الجارية و خصمها و التسليف بضمانها .

*تأجير الخزائن الامنة لحفظ المجوهرات و المستندات .

2- الوظائف الحديثة : و تتفرع الى مجموعة من الوظائف و هي :

أ* ادارة أعمال و ممتلكات الزبائن :

و يؤدي البنك هذه الوظيفة من خلال ادارة الاستثماراتن و يطلب هذه الخدمة عادة جمهور المتعاملين الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة الكافية لادارة أموالهم، سواء فى المشاريع الجديدة أو الأوراق المالية، و هذا بقيام البنك بتجميع مدخرات عملائه و استعمالها فى شراء أصول ذات سيولة مرتفعة أو استثمارها في المشاريع الانتاجية .

ب* تمويل الاسكان الشخصي :

و هذا من خلال الاقراض العقاري ،و مما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للاقراض و فى هذا المجال لا ينبغى تجاوزه .

ج* المساهمة فى خطط التنمية الاقتصادية :

و يأتى هذا بتجاوز البنك التجاري الاقراض قصير الأجل الى الاقراض لاجال متوسطة و طويلة نسبيا

د* ادخار المناسبات :

ان البنوك تشجع متعامليها على القيام بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل : نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو الاعياد .....، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات ، و تمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم .

هـ* البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد) :

و هي من أشهر الخدمات المستحدثة فى البنوك التجارية، من خلالها يستطيع الزبون أن يتعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول و منح الائتمان لحامل البطاقة .

هذه بصفة عامة الوظائف التى تتولها البنوك التجارية، الا أن أغلب المهتمين يقسمونها الى نوعين أساسيين و هما : نقدية و تمويلية .

ذلك أن الوظائف السابقة الذكر لا تعدو الا أن تكون مشتقة أو متفرعة عن احدى هاتين الوظيفتين ، و بذلك " أصبحت للبنوك فى مجموعها وظائف تتلخص في توفير الائتمان ، ولكنها تتمثل فى وظيفتين احداهما نقدية و الأخرى تمويلية"[1] .

*** الوظيفة النقدية :**

فى البداية كانت مهمة البنوك تقتصر على حفظ الودائع مقابل مبلغ من العمولة، ثم تطورت الى تقديم القروض للغير من أمواله الخاصة، و فى مرحلة لاحقة أصبحت البنوك تمنح القروض لا من الودائع فحسب وانما صارت تمنحها كذلك من ودائع افتراضية " تخلقها خلقا "[2] ،و مما لا شك فيه أن " عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية فى الوقت الحاضر "[3] .

---

[1]- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 107 .

[2]- نفس المرجع و الصفحة السابقين .

[3]- ضياء مجيد موسوي،مرجع سابق ،ص 273 .

و بهذا لم تعد البنوك التجارية تقتصر على مجرد قبول الودائع و منح القروض ،و انما صارت تخلق الودائع – نقود- و هو ما يخول لها التحكم فى عرض النقود .

*** الوظيفة التمويلية :**

و تتمثل فى تزويد المشروعات بالأموال التى تحتاج اليها،عن طريق تقديمها لاتمام هذه المشروعات أو انشاء الجديد منها،فبدلا من أن ينتظر الشخص طويلا حتى ينجح فى ادخار مبلغ من النقود و تكوين رأسمال نقدي كاف للمشروع، فالبنوك توفر عليه عملية الادخار ، و تقدم له رأسمال جاهز .

استقراءا لمختلف وظائف البنوك التجارية نصل الى أن "وظائف البنوك الحديثة هي أولا تزويد الجماعة بالنقود و تنظيم تداولها، و ثانيا تزويدها برؤوس الأموال و تنظيم تداولها"[1] .

2 -طبيعة نشاط البنوك التجارية :

المخطط(1-2): يوضح طبيعة نشاط البنوك ووظائفها.

[1]- أحمد يحي رفيق، التجارة الدولية،2012، ص 110 .

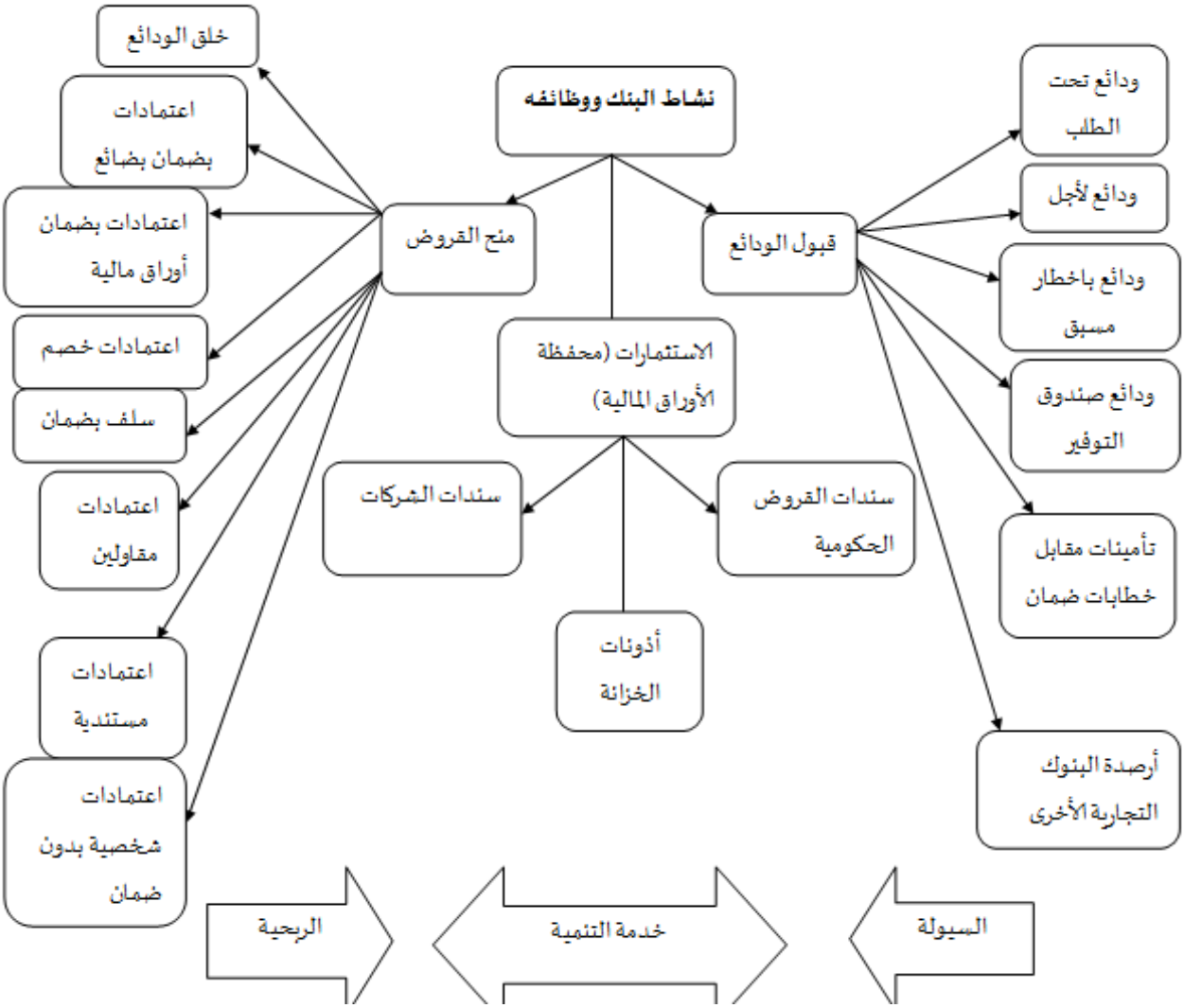

المصدر: من اعدادي استنادا على المعلومات المتحصل عليها .

الفرق بين البنوك التجارية والمتخصصة :

الجدول(1-1): يمثل الفرق بين البنوك التجارية و البنوك المتخصصة.

البنوك المتخصصة	البنوك التجارية
تهدف الى التنمية	تهدف الى الربح
تمنح قروض طويلة و قصيرة الأجل	تمنح قروض قصيرة الأجل
تعتمد على التمويل الذاتي و دعم الدولة	تعتمد على ودائع المودعين
أغلبيتها تكون ملك الدولة	لا علاقة لها بالدولة ما لم تكون ملك لها
تقوم بتوظيف أموالها في المجال الذى تتخصص فيه	تقوم بتوظيف أموالها في مجالات متنوعة
تعتمد معدل فائدة في حدود المقبول	معدل الفائدة يكون مرتفع نسبيا بما أنها تهدف للربح
تتمتع بامتيازات و اعفاءات من الدولة	تخضع لقانون الشركات

تكون ادارتها ممثلة بأعوان من الحكومة	لا يشترط وجود أعوان ممثلين للحكومة
يمكن لها أن تقوم بمشروعات على حسب تخصصها أو أن تدخل كمساهم	يقتصر نشاطها على منح القروض و خصوصا الأوراق التجارية
العاملين بها معلوماتهم محدودة على حسب اختصاصهم	العاملين بها يتمتعون بمعلومات عامة حول البنوك
دوران رأس المال يكون بطيئ بسبب طول فترة القرض	تتميز بسرعة دوران رأس المال نظرا لقصر فترة القرض الممنوحة
بما أنها تهدف الى التنمية فهي تلتزم بالخطة التنموية للدولة	لا يشترط الالتزام بخطة الدولة
تتعرض لمخاطر كبيرة	درجة الخطر عندها قليلة نسبيا
يتوجه اليها المقترضين	تبحث عن مقترضين
لا يحق لها تنمية نقود الودائع	لها قدرة عالية فى تنمية نقود الودائع

المصدر: من خلال معلومات مقتبسة من شبكة الأنترنيت

3 -موقع البنوك التجارية بين أهم المؤسسات المالية :

تعد البنوك المركزية أحدث صور لتطور الجهاز المصرفي، و باعتبارها أعلى هيئة فى الجهاز المصرفي فان علاقتها بهيكل هذا النظام تكون وثيقة جدا من ناحية الاصدار النقدي و وظيفتها الأساسية .

1-3 علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي :

ان دراسة البنوك التجارية لا تتأتى بشكل واضح دون التعرض لعلاقتها بالبنك المركزي ، ذلك لأن :

"كلا الطرفين قد وجد فى الأخر ضالته لتحقيق الأهداف التى أنشأ من أجلها "[1] .

و لتناول ذلك يكفى التعرض الى وظائف البنك المركزي ذات الارتباط المباشر بالبنوك التجارية، ثم معرفة الكيفية التى يؤثر بها البنك المركزي على الطاقة الاستثمارية للبنوك التجارية .

1-1-3 وظائف البنك المركزي : و تتلخص فيما يلى :

أ* اصدار أوراق النقد :

[1]- منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 79 .

عندما يضطر البنك التجاري الى طلب نقود ورقية من البنك المركزي –فى ظروف طارئة-، فاذا لم يوجد لدى هذا الأخير ما يكفي لذلك، فانه يلجأ الى اصدار كميات اضافية، و بذلك فهو يخدم البنوك التجارية من جهة، و يعمل على تحقيق الاستقرار النقدي من جهة أخرى .

ب* ادارة الاحتياطي القانوني :

و تتمثل قيمة هذا الاحتياطي فى نسبة من ودائع البنك التجاري يحتفظ بها لدى البنك المركزي، و يقوم هذا الأخير بارادتها،مقدما بذلك خدمة للطرفين من خلال:

_ زيادة ثقة المدعين بالبنوك التجارية .

_ ضمان سلامة تنفيذ السياسة المالية

ج* منح الائتمان للبنوك التجارية :

يمكن للبنوك التجارية الحصول على قروض من البنك المركزي، اما فى شكل خصم لأوراق تجارية أو فى شكل قروض مباشرة، و تكمن العلاقة التى تربط الطرفين من خلال وظيفة الائتمان فيما يلى :

_ تحسين الطاقة الاستثمارية للبنوك التجارية .

_ التحكم فى عرض النقود بالنسبة للبنك المركزي .

د* تسيير عملية الاقتراض بين البنوك :

عندما يعانى بنك تجاري من عجز فى احتياطه القانوني،فى حين يتوفر بنك أخر على فائض، يتم تدخل البنك المركزي لتسيير عملية الاقتراض، و هنا تظهر العلاقة بين البنك المركزي و البنك التجاري كما يلى :

_ القضاء على العجز بالنسبة للبنك الأول و تتحقيق العائد للثانى .

_ زيادة معدل دوران النقود، و هذا يمثل أحد أهداف البنك المركزي من أجل دفع التنمية الاقتصادية .

ه* التوجيه والاشراف على البنوك التجارية :

يلعب البنك المركزي دورا توجيهيا و اشرافيا على البنوك التجارية، و يتوقف هذا الدور على مدى تدخل الدولة فى القطاع المصرفي ، و ما اذا كان البنك المركزي هو المشرف الوحيد على البنوك التجارية، و تعمل وظيفة التنظيم و الاشراف على ما يلى :

_ حماية البنوك التجارية من النافسة .

_ تنفيذ السياسات النقدية للبنك المركزي .

2-1-3 تأثير البنك على الطاقة الاستثمارية للبنوك التجارية :

قد تقتضى السياسة النقدية التى يشرف عليها البنك المركزي زيادة أو انقاص عرض النقود، و هناك عدة سياسات يستخدمها البنك المركزي مثل : تعديل نسبة الاحتياطي القانوني، تعديل سعر الخصم و عمليات السوق المفتوحة.

تعديل نسبة الاحتياطي القانوني :

تعتبر استراتجية أساسية للتحكم فى عرض النقود، حيث يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني فى فترات التضخم، مما يستدعى خفض الطاقة الاستثمارية للبنوك التجارية، و هذا ما يدفع الى احداث انكماش فى النقود المتداولة (و يحدث العكس فى فترات الكساد) .

تعديل سعر الخصم :

ان سعر الخصم هو: "رسالة أو اشارة تفصح عن السياسة النقدية المستقبلية"[1] ،فارتفاع معدلات الخصم يعكس نية البنك المركزي لتقليص كمية النقود المتداولة، و هذا من شأنه الحد من استثمارات البنوك التجارية .

عمليات السوق المفتوحة :

و يقصد بها قيام البنك المركزي من تلقاء نفسه ببيع الأوراق المالية الحكومية، أو شرائها فى السوق المالي[2]، و عادة ما يكون الطرف الثانى هو البنوك التجارية أو عملائها، و يترتب على بيع البنك المركزي للأوراق المالية فى السوق تخفيض الأرصدة النقدية التى تحتفظ بها البنوك، و العكس صحيح، ومن ثم فان المقدرة الاستثمارية للبنك التجاري تزيد أو تنخفض بقيمة مشتريات أو مبيعات الأوراق المالية .

2-3 علاقة البنوك التجارية بالخزينة العمومية :

تعد الخزينة الى جانب البنك المركزي، المؤسسة الموجهة للسياسة النقدية للبلد ،و تصنف واجباتها الى صنفين :

[1]- نفس المرجع السابق، ص 104 .

[2]- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 155 .

أ - من الناحية المالية : ترمي الخزينة العمومية الى تنفيذ القانون المالي باحداث توازن بين الايرادات العامة و النفقات العامة .

ب – من الناحية الاقتصادية : تعتبر الخزينة أداة هامة لتنفيذ السياسة الاقتصادية، فقد تتدخل لدعم سياسة نقدية تقشفية بواسطة امتصاص السيولة الزائدة فى الاقتصاد لدى البنوك التجارية ، و يحدث العكس عندما ترغب فى دعم سياسة توسعية .

و عليه يمكن تسليط الضوء على العلاقة التى تربط البنوك بالخزينة العمومية من خلال :

- ان اصدار قرض الخزينة ينقص من سيولة البنوك التجارية عند اكتتابها به .

- الالتجاء الى أذونات الخزينة يحقق فائدة للخزينة و لحاملها –البنوك - فبالنسبة للخزينة تستفيد من قروض قصيرة الأجل (عادة 3 أشهر) بسعر منخفض ، أما البنك فتكفيه الثقة المتوفرة فى توقيع الحكومة ، لتضفى على الورقة سيولة كبيرة .

تؤثر الخزينة على السيولة البنكية تخفيضا عند دفع الضرائب و الغرامات ، و زيادة عند دفع الرواتب و نفقات الاستثمار[1] .

تقوم الخزينة بالاشراف على نشاط البنوك التجارية ، من خلال التأثير على حجم سيولتها، و كيفية توزيع مواردها على مختلف أنواع الاستعمالات ، فوجود السندات العمومية بالمحفظة يضع حدودا لعملية احداث العملة من طرف البنوك، و يسمح بمراقبة هذه العملية[2] .

3-3 العلاقة المتبادلة بين البنوك التجارية فيما بينها :

ان البنوك التجارية تتعامل فيما بينها من خلال السوق النقدي، وهي سوق القروض قصيرة الأجل[3] ، حيث تقوم البنك باستثمار فوائدها أو الحصول على قروض حسب الحالة .

فلا تتنافس البنوك من خلال سياسة الأسعار (رفع الفائدة على الايداع)، و انما يتم التنافس عن طريق الخدمات الأخرى ، وتنشأ الحاجة لتحويل النقود من بنك الى أخر للأسباب التالية :

أ* تسوية المديونية المتبادلة بين البنوك :

---

[1]- بخزار يعدل فريدة ،تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، الجزائر، 2000، ص 86 .

[2]- أحمد هني، العملة و النقود ،الجزائر، 1991،ص 95 .

[3]- مروان عطون،الأسواق النقدية و المالية، الجزء الأول،1993،ص 16 .

فعندما يتعلق الأمر بسحب شيك على بنك لمستفيد له حساب فى بنك أخر ،فهنا تسوى العملية عن طريق المقاصة، و هي عملية يومية و ما تبقى من حسابات بين البنوك فتسوى لدى البنك المركزي .

ب* توفير السيولة :

اذ يستطيع البنك التجاري الحصول على نقد اضافي من البنوك الأخرى، أما فى حالة الأزمات فيحدث عرض جميع البنوك أو أغلبها لأصولها بكميات كبيرة مما يخفض من القيمة السوقية لها ، كما يحدث سحب العملاء لودائعهم أي: " الاستدعاء الجماعي للقروض قصيرة الأجل "[1]، و هذا ما يعمق من حدة الأزمة .

ج* مسايرة النشاط الاقتصادي :

ان التفاف البنوك حول بعضها موفرة بذلك السيولة الكافية و مقللة من حجم المخاطر ، من شأنه أن يدعم الاستثمار طويل الأجل .

كما تنشأ الحاجة الى الارتباط بين البنوك المحلية و الأجنبية لتزويد الأولى –المحلية –بوفرات الحجم، نظم الكمبيوتر المتطورة، الخبرة المصرفية ، فرصة الوصول الى راس المال العالمي و أسواق النقد الأجنبي ، و الأوراق المالية الخارجية[2] .

4-3 تأثير المحيط على نشاط البنوك التجارية :

ان الانتقال الى اقتصاد السوق يفرض على البنوك الاستجابة لطلبات قروض متزايدة و متنوعة (قروض الاستغلال و الاستثمار) من العملات الوطنية و الأجنبية، نتيجة ارتفاع احتياجات التمويل ، و فى نفس الوقت هذه الاحتياجات ستؤثر على امكانيات البنوك فى جميع الموارد بسبب :

- انخفاض ادخارات المؤسسات العمومية لدى البنوك .

- لجوء المؤسسات الى استعمال أموالها الخاصة .

- عزوف الادخار العائلي الناجم عن الدخول المتردية .

- تأثير المنافسة (خاصة عند دخول بنوك أجنبية) .

- المنافسة التى تفرضها السوق المالية، بجلبها لأموال الوحدات ذات الفائض .

---

[1]- بيجان-ب ، "الأزمة الأسيوية : الأسباب و العلاج "، مجلة التمويل و التنمية ،جوان 1999 ،ص 27 .

[2]- كريستوفر –ش ،مرجع سابق ، نفس الصفحة .

فى ظل هذا الواقع الذي تقل فيه فرص جمع المورد، و من أجل عدم التخلي عن قواعد المتاجرة و المردودية، تحاول البنوك التماشى مع المحيط الاقتصادي الجديد باتخاذ جملة من الاجراءات و هي[1]:

- انتهاج سياسة أكثر فعالية فى جمع المدخرات عن طريق :

* جلب الودائع طويلة الأجل عن طريق انشاء منتوجات جديدة للادخار .

* وضع سياسة ملائمة لتحديد معدلات الفائدة الدائنة ، تكون مغرية للزبائن و مربحة للبنك .

*استغلال الفرص المتاحة فى السوق المالية .

- اتباع سياسة منح قروض سليمة و مربحة ، من خلال :

* تسيير محكم لحجم القروض الممنوحة، عن طريق وضع قواعد مكتوبة لتسيير القروض، و تطوير نظام معالجة المعلومات .

* التقليص من حجم عمليات السحب على المكشوف، عن طريق رفع معدلات الفائدة الخاصة بذلك .

* البحث عن امكانيات التمويل الخارجية، من أجل الاستجابة لطلبات قروض المؤسسات من العملات الصعبة.

* تطبيق سعر فائدة يتماشى مع تكاليف الموارد .

* مساعدة المؤسسات فى شتى الميادين (الهندسة المالية، الشراكة،السوق المالية ....) .

* الأخذ بعين الاعتبار خطر تقلب سعر الصرف ، فيما يخص القروض الخارجية .

- الاهتمام بنوعية الخدمات المقدمة للجمهور من خلال :

* توطد العلاقات مع الزبائن بحسن استقبالهم و الاستماع اليهم .

*تحسين نوعية الخدمات المقدمة الى الزبائن،و السرعة فى أدائها.

*وضع مختلف المعلومات :المالية و الاقتصادية، و التنظيمية فى متناول الزبائن .

-تغيير سلوك المستهلكين عن طريق :

* تجديد تكوينهم باستمرار، و اشراكهم فى التكوين ما بين البنوك .

[1]- Mourad Damardj et autres , Stratégie d adaptation des banques au nouvel environnement économiques , l entreprise et la banques , 1994 , p-p 249-254 .

* اقصاء الممارسات البيروقراطية، و تطوير الوعي البنكي لدى الموظفين .

* رفع الثقافة المصرفية لدى الموظفين، عن طريق اطلاعهم على جديد العالم المصرفي .

- تشجيع و تحفيز الموظفين من خلال وضع علاقة ترابطية بين : رفع الأجور،الترقية و التكوين من جهة، و مردودية الموظف من جهة أخرى .

- الاستغلال الأمثل للاعلام الألي و تعميم استعمال البطاقات المصرفية، و طرق باب الصرافة عن طريق الأنترنيت .

- استعمال طرق موحدة فى التسيير و التنظيم، من شأنها أن تبعث التعاون بين البنوك .

المبحث الثالث : تنظيم البنوك التجارية في اقتصاد السوق و أهدافها

ان خصائص اقتصاد ما،من شأنها أن تملي على كل المؤسسات المتواجدة فى خضمه مزاولة نشاطها طبقا لتنظيم معين يضبط أعمالها و ينظم وظائفها .

و من ثم، فان البنك التجاري فى اقتصاد السوق ينتهج تنظيما خاصا، يعتبر حجر الزاوية لتحقيق الرقابة و التنفيذ الدقيق لمختلف السياسات و الاستراتجيات .

ان هذا التنظيم مبنى على هيكل تنظيمي معين ينسق بين النظام الاداري و الفني، حيث يتم تحديد الخدمات المصرفية الرئيسية ، ويخصص لكل منها قسما فنيا مختصا، كما يتم بعد تحديد الأقسام و الوحدات الادارية تعيين الأشخاص القائمين عليها .

اضافة الى ذلك يتظمن التنظيم الخاص بالبنك جانبا محاسبيا يتمثل أساسا فى دراسة مكونات الميزانية، ولا شك أن البنوك تقصد من وراء التنظيم المشار اليه تحقيق أهدافها و التى قد أشرنا اليها سابقا و المتمثلة أساسا فى الربحية، السيولة و الأمان .

1 -أقسام البنك التجاري :

يمكن التمييز بين قسمين اثنين و هما: الأقسام الفنية و الأقسام الادارية .

1-1 الأقسام الفنية : (sections techniques)

تنصرف الى مجموع الخدمات البنكية الرئيسية ، ومن المهم أيضا تجزئتها الى خدمات فرعية، بحيث تنشأ وحدات فرعية تختص بهذه الخدمات، و عادة نجد الأقسام الفنية التالية :

1-1-1 قسم الخزينة :

تقوم بتلقى الأموال النقدية المودعة من قبل العملاء، و دفع الأموال النقدية التى يسحبها هؤلاء العملاء من حساباتهم أو من حسابات أشخاص اخرين، باستعمال شيكات أو أوامر دفع .

2-1-1 قسم الودائع :

يختص بفتح حسابات للعملاء، و تقييد جميع المدفوعات أو المسحوبات المتعلقة بحساباتهم و اجراء عملية المقاصة بين مختلف الحسابات .

3-1-1 قسم المقاصة :

يقوم باستعمال الشيكات المحلية و الخارجية التى يودعها العملاء برسم التحصيل، ثم تقوم بتحصيلها نيابة عنهم .

4-1-1 قسم الصيرفة الشخصية :

يختص هذا القسم في تقديم كافة الخدمات المصرفية للأفراد دون تنقلهم بين مختلف الأقسام .

5-1-1 قسم الأوراق التجارية :

يتمثل دوره فى استلام و حفظ و تحصيل الكمبيالات و الأوراق التجارية الأخرى،و يقوم كذلك بخصمها و دفعها للعملاء، كما يقوم باعادة الخصم لدى البنك المركزي .

6-1-1 قسم الكمبيوتر:

مهمته صرف الشيكات السياحية لخدمة المسافرين و السائحين،و كذا تحويل المبالغ من و الى الخارج ، بالاضافة الى بيع و شراء مختلف العملات الأجنبية .

7-1-1 قسم الكفالات :

يتولى اصدار تعهدات من البنك بناء على طلب العملاء، بدفع مبالغ معينة لصالح جهات معينة و بتواريخ معينة .

8-1-1 قسم الاعتمادات المستندية :

يتكفل بفتح الاعتمادات المستندية و متابعتها من بدايتها حتى الانتهاء منها .

9-1-1 قسم التحصيل :

يتولى تحصيل قيمة المستندات و وثائق الشحن، اما لحساب مراسلين فى الخارج أو لحساب عملاء محليين

10-1-1 قسم الحسابات الجارية :

بعد تلقى الودائع تحت الطلب يقوم هذا القسم باعداد اشعارات الخصم و الاضافة، فضلا عن الاستعانة بالشيكات و حوافظ الايداع كمستندات للتسجيل .

11-1-1 قسم الأوراق المالية :

يختص بمختلف العمليات المرتبطة بالأوراق المالية، كتلقى الأوراق المالية المودعة من قبل العملاء، و تنفيذ أوامر البيع و الشراء التي يتلقاها من عملائه، اضافة الى الاكتتاب فى الاصدارات الجديدة نيابة عن العملاء .

12-1-1 قسم تأجير الخزائن الامنة :

يقوم بتأجير الخزائن للعملاء لحفظ ممتلكاتهم الثمينة من مجوهرات و مستندات .

13-1-1 قسم القروض :

يختص بمنح مختلف أنواع القروض، و ذلك بعد دراسة أوضاع الزبائن المعنيين، باجراء التحري الخاص و جمع المعلومات من باقى المصالح .

14-1-1 قسم المحاسبة :

يتولى تسجيل القيود المختلفة، و وضع المجاميع يوميا بالتنسيق مع الأقسام الأخرى- ترحيل المجاميع و ترصيدها فى السجلات الرسمية، و وضع حساب الأرباح و الخسائر ، و كذا الميزانية العامة و غيرها .

2-1 الأقسام الادارية[1] :

على غرار الأقسام الفنية المذكورة سالفا، والتى لها اتصال مباشر مع الزبائن، فالبنك التجاري يشتمل على جانب اداري يتولى تنظيم و ترتيب شؤونه، و يتمثل الجانب الاداري للبنك التجاري بتوخي نظام اقتصاد السوق فى ما يلى:

1-2-1 قسم الشؤون القانونية :

[1]- يختلف هذا التقسيم من بنك الى اخر .

يقوم بالاجابة على كافة الاستفسارات القانونية التى تطرحها باقى الأقسام ، فضلا عن توليه متابعة مختلف القضايا التى رفعها البنك ضد متعاملين أو التى رفعها هؤلاء ضده .

1-2-3 قسم الموظفين :

يتولى رعاية مختلف شؤون الموظفين مثل : التعيين، الترقية، التدريب و التأهيل، بالاضافة الى العطل و الغيابات و التأمينات.... .

1-2-4 قسم المراسلات :

يقوم بتلقى البريد الوارد و توزيعه على الدوائر المختلفة و ارسال البريد الصادر بالاضافة الى القيام بأعمال الطباعة و حفظ المراسلات .

1-2-5 قسم البحوث المالية و الاقتصادية :

يختص هذا القسم برسم السياسة الائتمتنية للبنك، بما يضمن له النشاط الأمثل من خلال دراسة الوضع الاقتصادي الكلي ،و متابعة صدور التشريعات و القوانين .

1-2-6 قسم العلاقات الخارجية :

يختار مراسلي البنك فى الخارج، و يحتفظ بتوقيعات ممثلى البنوك المراسلة، و يقوم بشكل عام بالاشراف على النشاط الخارجي للبنك .

1-2-7 قسم التسويق و العلاقات العامة :

يعمل على تعميق الصلة بين البنك و عملائه .

1-2-8 قسم الحسابات العامة :

يختص بمسك الكشوف لكل نوع من أنواع الخدمات البنكية و اجراء مختلف القيود و التسجيلات، و كذا الاعلان و الكشف عن السيولة و الاحتياطي و المركز المالي للبنك .

1-2-9 قسم المشتريات و اللوازم و الصيانة :

يقوم بتوفير الاحتياجات من المشتريات و اللوازم لأجل السير العادي للبنك، بالضافة الى صيانة المبانى و الالات و غيرها .

1-2-10 قسم الاستعمالات و المخاطر:

يقوم باجراء التحريات الازمة عن مختلف متعاملي البنك، و البحث عن السمعة التجارية للعميل و التحقق من ممتلكاته اذا وضعها كضمان مقابل الحصول على قروض ، كما يقوم بمتابعة مختلف التسهيلات التى يقدمها البنك .

1-2-11 قسم الحفظ :

يتولى حفظ جميع الوثائق، ذات الأهمية كالأوراق المالية و التجارية التى يودعها العملاء لدى البنك التجاري، زيادة على حفظ مختلف العقود .

1-2-12 قسم الاستثمار:

يهتم بالاستثمارات الخاصة بالبنك، سواء تعلقت بأذونات الخزينة أو السندات، أو الأسهم أو المشاريع المختلفة .

و يجدر بالذكر أنه ليس لكل البنوك جميع الأقسام الادارية و الفنية سابقة الذكر، ففيها من الأقسام ما أدمج أو غير اسمه أو حذف، ذلك تماشيا مع قدرة و حجم البنك التجاري فى اقتصاد السوق ، كما اقتضت الضرورة أيضا ظهور أنشطة أخرى أصبح لها أهمية كبيرة، فى مقدمتها ادارة الأموال المؤتمن عليها و التأمين لصالح الغير[1] .

2- ميزانية البنك التجاري :

1- الخصوم أو موارد البنك التجاري :

يتم الحصول عليها عن طريق ثلاثة مصادر و هي رأس المال، الاحتياطات،و الودائع .

1-1 الموارد الذاتية : و تتمثل فى رأس المال و الاحتياطات

أ* رأس المال المدفوع :

و هي عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها مساهمو البنك، أي المساهمين فى رأس المال، ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة و مستلزمات هذا النشاط و ما يتطلبه من الانفاق على تسيير أعماله، من المعروف أن رأس المال لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري، انما تتمثل أهميته فى كونه مصدر لثقة المودعين ،و لتدعيم مركز البنك فى علاقاته مع مراسليه بالخارج .

[1]- منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية،2000 ،ص 52 .

ب* الاحتياطات :

و هي تلك المبالغ التى تقتطع من الأرباح و لا توزع على المساهمين، و توضع جانبا في شكل احتياطي و ذلك بغرض استخدامها فى أنشطة معينة للبنك و تنقسم هذه الاحتياطات الى ثلاثة أقسام:

_ **الاحتياطي القانوني الالزامي :** و هو مجموع ما يقتطعه البنك من صافى أرباحه كل عام و بنسبة يحددها البنك المركزي و يبقى البنك ملزما باقتطاعها الى أن يتساوى هذا الاحتياطي مع رأس المال المدفوع .

_ **الاحتياطي الاختياري :** يقوم البنك باقتطاعه من صافى الأرباح بشكل اختياري و بالنسبة التي تلائمه و ذلك لمواجهة أي طارئ يتعرض له البنك .

_ **الارباح المدورة :** و هي الأرباح الغير موزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري، و سميت بالأرباح المدورة لأن البنك يجمعها كل عام، و يضيفها الى الميزانية بشكل دوري .

2-1 الموارد الغيرذاتية :

تتمثل فى الودائع على اختلاف أنواعها و القروض التى يقترضها البنك من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي ، الا أن الجزء الغالب و النسبة الكبرى من الموارد الغير ذاتية تتمثل فى الودائع، بل ان الودائع تمثل النسبة الغالبة من جميع الموارد، و تستمد البنوك الشطر الأعظم من مواردها مما يودعه الأفراد و المشروعات لديها من الأموال، لذا فان ما يميز البنوك التجارية عن غيرها التى تحترف الاقتراض هو مقدرة البنوك التجارية على خلق الجانب الأكبر من الموارد التى تستعملها فى مزاولة نشاطها .

2- استخدامات البنك التجاري :

يقصد باستخدامات البنك التجاري جميع الموجودات التى فى حيازته، و جميع الحقوق التى له بدفع الغير، أي هي الأوجه المختلفة لاستخدامات الموارد .

2-1 الأرصدة النقدية الحاضرة :

و هي الأصول المتداولة التى يتوقع تحويلها الى نقدية خلال سنة مالية واحدة و تشمل ما يلى :

* نقد فى الصندوق و أرصدة لدى البنوك .

*النقود الجاهزة في خزائن البنك التجاري .

فأول بند فى أصول ميزانية البنك التجاري يكون من النقود الجاهزة فى خزائن البنك، و تتكون من أوراق البنكنوت و العملة المحتفظ بها .

_ أرصدة لدى البنوك الأخرى :

مقدار النقود الحاضرة التى يكون محتفظ بها لدى البنوك الأخرى .

_ أرصدة لدى البنك المركزي :

و هو حساب جاري باسم البنك لدى البنك التجاري، و يبلغ مقدار الاحتياطي المتوجب دفعه و يختلف من بلد الى اخر .

2-2 محفظة الأوراق المالية :

و تشمل ما يمتلكه البنك من سندات مالية و هي :

* أذونات الخزينة .

* سندات مالية تصدرها الحكومة .

* استثمارات فى أسهم و سندات شركات غير حكومية .

3-2 الأوراق التجارية :

عبارة عن صكوك تتضمن التزام بدفع مبلغ من النقود يستحق الدفع بعد وقت قصير .

4-2 حسابات جارية مدينة :

هي حسابات جارية تعود للمصرف التجاري، و تودع لدى البنوك التجارية الأخرى أو لدى البنك المركزي .

5-2 قروض مستغلة :

هي القروض التى يمنحها البنك و التي يعتمد عليها بشكل أكبر، لأنها تعود بفائدة كبيرة .

6-2 موجودات ثابتة بعد الاستهلاك :

و تصنف على أنها طويلة الأجل، اذا لم يكن فى نية البنك تحويلها الى نقد أو امتلاكهابالكامل خلال سنة مالية واحدة، ويقصد بها كلما يملكه البنك من أملاك خاصة كفروع البنك و المعدات و المبانى و الممتلكات و الأثاث و

التجهيزات و الأصول الملموسة، و ذلك بعد طرح قيمة الاستهلاك من قيمة الأصل،و تشترى هذه الأصول جميعها بقصد استخدامها على مدى عمرها الانتاجي .

7-2 موجودات أخرى :

و هي أي موجودات أخرى لدى البنك، أو يتم طرحها من قبل فى أي من البنود السابقة .

جدول(1-2): يمثل باختصار ميزانية البنك التجاري .

الأصول	الخصوم
1- الأرصدة النقدية الحاضرة .	1- رأس المال .
1-1 نقود حاضرة فى خزينة البنك التجاري .	2- الاحتياطات .
2-1 أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي .	1-2 احتياطي القانوني .
3-1 أرصدة سائلة أخرى .	2-2 الاحتياطي الخاص .
2- أوراق مخصومة .	3- شيكات و حوالات مستحقة الدفع .
1-2 أذونات الخزينة .	4- حسابات المراسلين و البنوك .
2-2 أوراق تجارية .	5- قروض من البنوك و البنك المركزي .
3- حسابات البنوك و لبمراسلين .	6- الودائع .
4- أوراق مالية و استثمارات .	1-6 ودائع جارية .
1-4 سندات حكومية .	2-6 ودائع لأجل .
2-4 أوراق مالية أخرى .	3-6 ودائع التوفير .
5- قروض و سلفيات .	4-6 ودائع باشعار .
6- أصول أخرى .	7- خصوم أخرى .

المصدر: منير ابراهيم هندي –ادارة البنوك التجارية 2000 –ص 55-

خلاصة :

قد تطرقنا فى هذا الفصل بعرض الجوانب النظرية و المفاهيم الأساسية للبنوك بشكل عام، و البنوك التجارية بشكل خاص، و ذلك من خلال المباحث الثلاثة، و توصلنا الى أن علاقة البنوك التجارية فيما بينها هي علاقة تكاملية، و قد يكمل البعض منها الأخر ،و لا سيما البنك المركزي أيضا الذي يلعب دور الموجه و المشرف للبنوك التجارية و أن كل منهما يجد فى الأخر السبب فى تحقيق أهدافه،و تأثير هذا الأخير على الطاقة الاستثمارية للبنوك التجارية .

و قد تبين لنا مكانة البنوك التجارية فى اقتصاد السوق،و ما لها من تأثيرات عليه، و كذا كيفية تسيير ميزانيتها، و الدور الفعال للادارة البنكية .

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية

تمهيد :

لقد ظلت مسألة التنمية الى غاية الحرب العالمية الثانية تطرح أساسا على المستوى الوطني، ومع تنامي الوعي و التقدم عرف الخطاب التنموي عدة مفاهيم،تهتم بتحديد نطاق التنمية و لما لها من تأثير كبير على حياة الفرد، و بالنسبة للدول اهتم الباحثون بسبل تطويرها بمختلف أصنافها و خاصة التنمية الاقتصادية، هذه الأخيرة من أجل تحقيقها وجب على الدول السعي لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية،و بغرض معالجة هذا الموضوع قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية .

- المبحث الثاني: قياس التنمية الاقتصادية .

- المبحث الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية و تحدياتها .

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

تعد التنمية الاقتصادية فرعا من فروع علم الاقتصاد، حيث ساهمت فى تطوير القطاعات الاقتصادية فى الدول النامية و نهوضها، لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي فى العديد من القطاعات، منها قطاع الاقتصاد سواء منها الكلي أو الجزئي[1] .

1 -مفهوم التنمية الاقتصادية :

ان مصطلح التنمية يعني أشياء مختلفة الى مختلف الأشخاص، و لهذا من الضروري أن بكون لدينا تعريف محدد و مقبول، و قد اختلفت الاراء عند الاقتصاديين و الكتاب حول مفهوم التنمية الا أنها اجتمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع و تجاوزت بذلك مفهوم النمو الاقتصادي:

أ* " عرفت التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي بمقتضاها يجرى الانتقال من حالة التخلف الى التقدم و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية فى البنيان الاقتصادي "[2] .

ب* " هي عملية حصر لكافة الموارد المادية و المالية و البشرية على المستوى القومي، ثم ايجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفأ استخدام ممكن بما يتفق مع أكبر معدل للتنمية و التقدم الاقتصادي، و بما يعود على الشعب بالخير و الرفاهية ، و هي عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد"[3] .

ج* " هي نشاط مخطط له يهدف الى احداث تغيرات في الفرد و الجماعة و التنظيم، من حيث المعلومات و الخبرات و من ناحية الأداء و طرق العمل، و من ناحية الاتجاهات و السلوك، مما يجعل الفرد و الجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة و انتاجية عالية"[4] .

د* " هي مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين و تؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، استنادا الى قواته الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو و اتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع ،و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[5] .

---

[1]- Devlopment économics <<Investopedidretrived 2-1 2017>>

[2] - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) ،دار وائل للنشر و التوزيع ، 2007 ،ص 122 .

[3]- أحمد محمد اسماعيل برج،التنمية الاقتصادية و التطبيق العملي لها–في الفقه الاسلامي-،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2014/2013،ص27.

[4]- السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2005 ، ص 04 .

[5]- خشيب جلال، النمو الاقتصادي ، شبكة الالوكة ، بدون ذكر السنة ، ص 06 .

2 -الفرق بين التنمية و بعض المفاهيم المشابهة لها:

أهم الفروقات بين التنمية و بقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

1-2 الفرق بين مصطلح التنمية و النمو:

يرى يونيه: أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي،يتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة ، و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين التنمية الاقتصادية تفترض تطورا فعالا و واعيا، أي اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية و الدولية .

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن :" النمو يراد به محدود الزيادة في دخل الفرد الحقيقي،فأما التنمية فيرجع تعريفها بأنها تقتصر في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي الواسع، و بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية دائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة زمنية، و بما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير ، فان التنمية لا تتحقق دون تغيير جذري في البيان الاقتصادي و الاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغيير البياني و الدفعة القوية و الاستراتجية الملائمة .

2-2 الفرق بين التنمية و التطور :

ان التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض بأن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة و ثابتة فى مسلك يندرج من أبسط الأشكال الى أعقدها .

3-2 الفرق بين التنمية و التقدم :

ان التقدم يأتي كمرحلة نهائية بعد حدوث التنمية و التنمية الشاملة .

4-2 الفرق بين التنمية و التغيير:

ان التغيير لا يؤدي بالضرورة الى التقدم و الارتقاء و الازدهار، فقد يتغير الشيء الى السالب بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل لوتيرة متصاعدة و متقدمة .

5-2 الفرق بين التنمية و التحديث :

كثيرا ما يكون الخلط بين مفهومي التنمية و التحديث، فالأول يعني بالاضافة الى ما رأيناه سابقا في التعريفات، الزيادة في القدرة الانتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا و ثقافيا،مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة و أدوات الحياة العصرية مثل : التجهيزات التكنولوجية و المعدات الالية و السلع الاستهلاكية، و لم تصدر نظريات التحديث أمام الانتقادات، لسبب

بسيط جدا و هو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث، و وقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي، لأنها تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي و الامكانيات الذاتية للعالم الثالث[1] .

6-2 مفهوم الانطلاق الاقتصادي :

يشير استعمال مفهوم الانطلاق الاقتصادي فى الكتابات التي تعتني بشؤون التنمية و هو ترجمة للمصطلح الانجليزي "Take off" أو المصطلح الفرنسي " Décollage" و هناك من يترجمه الى الانطلاقة الاقتصادية .

و يستند المعجم الاقتصادي فى تحديد هذا المفهوم الى نظرية "روسطو "، حيث ينص على أن استخدام هذه الكلمة في نظريته من التلطور الاقتصادي الذي قسمه الى خمس مراحل ، و "مرحلة الانطلاق" هي المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم ، و تبدأ عندها ناتج الفرد المتوسط في الازدياد حاملا مهمة تغيرات جذرية في الفنون الانتاجية التي تقوم بها فئة من أفراد المجتمع تميزت بصدق و روح الابتكار[2] .

3- أهمية التنمية الاقتصادية:

ان هدف التنمية العامة هو رفع المستوى الاجتماعي،الثقافي، الاقتصادي ،و الصحي، و حل المشكلات الناجمة عن التخلف و تهيئة فرص جديدة للعمل للأفراد و المجتمع، و الانتفاع الكامل بكافة الامكانات و الموارد و تهيئة طاقات أفراد المجتمع لاستغلال موارد بيئتهم و تنظيم علاقاتهم ببعضهم البعض أثناء العمل الجماعي الموجه لاحداث التغيير ، كما تسعى التنمية الى جانب هذا كله الى تحقيق هدف رئيسي هو تنمية طاقات الأفراد، لكي يتحمل كل منهم مسؤولياته تجاه خطة التنمية، له خاصة –الفرد- و لمجتمعه عامة .

و قد تعددت اراء الباحثين الاجتماعيين فى تحديد أهداف التنمية ، حيث أن البعض يرى أن أهداف التنمية تركز أساسا على أهمية التقدم الاجتماعي و الاقتصادي، واعتبار ذلك من أهم أهداف التنمية على أساس أن برامج و مشاريع التنمية تهدف الى تحقيق مستويات أفضل للمعيشة ، و يرى البعض الأخر أنه يجب التركيز على عملية تنمية قدرات أفراد المجتمع للعمل و التفكير و الابتكار و التجديد و الابداع، باعتبارها جميعا قدرات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة، وعلى أساس أنهم لا يعتبرون التغيير المادي الهدف النهائي للتنمية، و كذلك يرى أخرون أن التنمية تهدف الى ايجاد الطريقة التى يرتبط بها أفراد المجتمع بعملية التنمية، لكن هذه الأراء مع اختلافها مع اراء أخرى توضح لنا أن التنمية تسعى الى تحقيق أهداف عامة تتلخص في اشباع الحاجات الأساسية لغالبية أفراد المجتمع مع تحقيق التجانس، بمعنى تذويب الفوارق بين طبقات المجتمع بهدف القضاء على الصراع و التنازع بينها عن طريق تهيئة الفرص المتكافئة لتحقيق تماسك المجتمع و تقوية العلاقات

[1]- جلال خشيب ، النمو الاقتصادي، مفاهيم و نظريات ، ص 09 .

[2]- جلال خشيب ، نفس الملرجع، ص 09 .

الاجتماعية بين الأفراد و الجماعات ، و كذلك الاهتمام بتحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية الصحيحة للمجتمع،حتى لا يطغى جانب على اخر أثناء تنفيذ مشاريع التنمية.

مع العلم أن تنمية المجتمع كوسيلة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي تهدف أساسا الى البحث عما يمكن عمله لتحسين الظروف المعيشة في حدود امكانيات و موارد المجتمع المحلي المتاحة، و غايتها كسب رضا أفراد المجتمع بمساعدتهم على مقابلة احتياجتهم و اكتساب مهارات جديدة تساعدهم على زيادة انتاجهم و دخلهم مع التأكيد على التعاون بين الحكومة و الهيئات الأهلية لمنع تكرار الخدمات و ازدواجيتها لتحقيق التكامل في مختلف المجالات و تنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجال التنمية ، سواء كانت أهلية أو حكومية، كما تهدف الى رفع مستوى الخدمات القائمة بالفعل و تدعيم الهيئات القائمة بها بالمساعدات الفنية و المالية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها[1] .

المبحث الثاني : قياس التنمية الاقتصادية

تستخدم مجموعة من الوسائل و المؤشرات لقياس مدى نجاح التنمية الاقتصادية[2]، وعلى الرغم من الاستعمال المكثف لمصطلح "المؤشر" فانه لا يبدو معرفا بشكل واف ،" يعرف بأنه " الذي يشير الى شيء اخر " لكن بالاستعمال الفعلي، كثيرا ما يتم الخلط بين الاحصاءات و التغيرات و المؤشرات .

و لكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي " مؤشر التنمية " عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها .

1 -مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية :

المؤشرات الاقتصادية :

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد، و يمكن أن تتم على شكل معدل متوسط من كتلة اجمالية كالدخل السنوي الفردي أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الاجمالي(PNB)، كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كضمة الدين، بالقياس الى قيمة الصادرات ، و أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي المحلي الاجمالي GNP أو GPP الكلي أو للفرد ،و بعد حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القومي الاجمالي، و يساعد على التعرف على طبيعة نجاح التنمية الاقتصادية في الدولة، اذ يشير الى قيمة السلع و الخدمات المنتجة المستخدمة في التناول داخل السوق التجاري و التي تطبق عليها عمليات الشراء و البيع المعتادة .

[1]- https://www.scribd.com/document/340589447/; 19/05/2018 ; 22 :05

[2]- Economic Devlopment , Encyclopedia . com , Retreived page 1 , 2 .

و هناك مؤشرات أخرى أكثر استخداما لقياس مستوى التنمية الاقتصادية التي في دولة ما مقارنة بدولة أخرى و هي :

- دليل التنمية البرية و هو ما يخص الصحة و التعليم و الخدمات بالاضافة الى نسبة العاملين و البطالة .

- متوسط دخل الفرض و أيضا القدرة الشرائية .

- السيولة النقدية .

- انتشار التصنيع و هياكله بالاضافة الى هياكل الانتاج الأخرى .

- ارتفاع نسبة العاملين بالصناعة .

ان المؤشرات التى تستخدم فى قياس التنمية قد عرفت تطورا كبيرا واكبه التطورات التى عرفها مفهوم التنمية اضافة الى تنوعها بما يتناسب مع الجوانب المتعددة للتنمية ، غير أنه لا يوجد مؤشر واحد بامكانه أن يوضح كل جوانب التنمية، كما أن لكل مؤشر مزاياه و عيوبه، و تتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي[1]:

1- المقياس التقليدي للتنمية .

2- مقياس التقدم الاجتماعي و مستوى المعيشة .

3- المؤشر المركب للتنمية البشرية .

4- مؤشرات التنمية المستقلة .

5- مؤشرات التنمية البشرية .

6- مؤشرات الاطار الشامل للتنمية .

و يمكن شرح هذه المؤشرات علي النحو التالي:

1 – المقياس التقليدي للتنمية :

يرتكز على حساب الناتج المحلي الاجمالي و يشتق منه بعض المؤشرات، كمعدل النمو السنوي فى الناتج المحلي الاجمالي و متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

2- مقاييس التقدم الاجتماعي و مستوى المعيشة :

[1] - ابراهيم العسيوي، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001 ، ص 101-137 .

و تركز هذه المؤشرات على نسب اليد العاملة فى القطاعات المختلفة كالزراعة و الصناعة و نسب التعليم بمختلف مستوياته، نسب الفقر، توزيع الدخل،معدل وفيات الأطفال، نصيب الفرد من التغيرات الحرارية ، استهلاك اللحوم .

3- المؤشر المركب للتنمية الاقتصادية :

و يعود الفضل في تركيب المؤشر الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي قام بالترويج لمفهوم التنمية البشرية ابتداءا من مطلع التسعينات، حيث اقترح تقرير التنمية الأول سنة 1990 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة تكوين مؤشر التنمية البشرية و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات، تعبر عن الخيارات الرئيسية في كل مستويات التنمية و هي :

- الحياة الطويلة الخالية من العلل .

- اكتساب المعرفة .

- التمتع بمعيشة كريمة .

4- مؤشرات التنمية المستدامة :

اهتمت الهيئات الدولية كالأمم المتحدة و البنك الدولي بقياس التنمية المستدامة، و نظرا لمكانة البعد البيئي في مفهوم التنمية المستدامة ،هذه المؤشرات ليست مؤشرات تنموية صرفة و لكنها تتضمن مؤشرات بيئية أيضا، حيث يتم التركيز على مدى تكامل البيئة مع التنمية، و تأخذ العوامل التالية بعين الاعتبار :

- الاستثمار في رأس المال البشري .

- استهلاك الأصول المنتجة .

- تدهور البيئة و استنفاذ الموارد الطبيعية .

5- مؤشرات التنمية المستقلة :

و هي مؤشرات تركز على قياس درجة استقلالية عملية التنمية الاقتصادية في الدول كمؤشر نسبة الصادرات و الواردات، مؤشر الدين الخارجي، مؤشر الأمن الغذائي، مؤشر التبعية الاقتصادية .

6- مؤشرات الاطار الشامل للتنمية :

قام البنك الدولي باقتراح مفهوم للتنمية أطلق عليه "الاطار الشامل للتنمية "، و هو مفهوم يعتمد على الجمع بين الجوانب المالية و الاقتصادية من جهة، و الجوانب الهيكلية و الاجتماعية من جهة، و تتمثل الجوانب في أربعة عشر عنصر و هي :

-الحكم الجيد و النظيف .

- الطاقة .

- النظام القانوني و القضائي الجيد .

- الطرق و المواصلات .

- النظام المالي الجيد .

- القضايا البيئية و اطراد التنمية .

- نظم التأمين و البرامج الاجتماعية .

- استراتيجية التنمية الحضرية .

- استراتجية التنمية الريفية .

- استراتيجية التنمية للقطاع الخاص .

- القضايا ذات الأهمية الخاصة للدولة .

و في الجزائر يسمح لنا الاطلاع على المؤشرات التنموية بفهم المكانة التي تحتلها البلاد على الصعيد التنموي و معرفة المجالات و القطاعات التي يجب التركيز عليها، و أيضا تسمح هذه المؤشرات بتقييم الجهود المبذولة و السياسات التنموية المنتهجة في هذا الاطار .

2 التغيرات الاقتصادية العالمية و أثرها على التنمية الاقتصادية :

ان أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين مست أربعة جوانب أساسية تتمثل في :

- زيادة موجة التحرر الاقتصادي .

- اقامة منظمة التجارة العالمية .

- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية .

- ظهور العولمة و سرعة انتشارها .

و لهذه التغيرات الاقتصادية العالمية اثار ايجابية و اثار سلبية و من الأثار الايجابية ما يلي[1] :

- التخلص من عناصر عدم الكفاءة في وحدات القطاع العام .

- اعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص و في غير صالح القطاع العام، مما يرفع من الانتاجية و يزيد من معدلات الأرباح و ذلك باعتبار وحدات القطاع الخاص أكفأ من وحدات القطاع العام .

- تخفيض الأنفاق الحكومية بسبب التخلص من الدعم الذي كانت تمنحه الحكومة لشركات القطاع العام،و زيادة وصيلة الضريبة المفروضة على أرباح المشروعات بعد اصلاحها و تحويلها للقطاع الخاص .

- رفع انتاجية المشروعات التي تتبع مبادئ السوق الحر، و فتح فرص جديدة أمام المدخرات الخاصة لتستثمر في مشروعات قائمة أو جديدة، و اعادة تدوير الأموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص، و هذا كله يدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

- اعادة توزيع الثروة و الدخل في صالح الطبقات الفقيرة و المتوسطة، من خلال اتاحة الفرص لها .

ومن الأثار السلبية ما يلي:

- فقدان الدول النامية لأسواقها بالدول الاشتراكية و التي كانت تتحصل عليها من خلال الاتفاقيات الثنائية بعدما انتهجت هذه الدول سياسات التحرر .

- احتمال أن تدخل بعض الاقتصادات المتحولة في اتحاد اقتصاد الدول الأوربية المتقدمة و هو ما يحولها من قوى دائمة للدول النامية الى قوى منافسة لها .

- زيادة معدل البطالة الرسمي بين الفقراء بسبب التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص و صرف العمال .

- مخاوف من سيطرة الأجانب على رأس المال الوطني بوجه عام، و الأنشطة الاستراتجية بوجه خاص من خلال شراء أجزاء كبيرة من المشروعات العامة المطروحة للبيع[2] .

[1]- أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983،ص 25 .

[2]- أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 70 .

المبحث الثالث : أهداف التنمية الاقتصادية و تحدياتها

أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية و سياسية تحتل مكانا بارزا في الأحوال العلمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، و اليوم غدت هذه التنمية و مشاكلها تحتل مركز الصدارة في دراسات الفكر الاقتصادي العالمي، فللتنمية الاقتصادية أهداف متباينة من بلد لأخر و من فترة الى أخرى للبلد الواحد، و استراتجيات تتبعها لتحقيق أهدافها المرجوة .

1 أهداف التنمية الاقتصادية :

هناك أهداف مشتركة تسعى اليها جل الدول و التي من أهمها ما يلي :

1- زيادة الدخل الوطني الحقيقي :

و يقصد بزيادة الدخل الوطني الحقيقي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التى تنتجها الموارد الاقتصادية (الكلية) المختلفة من خلال فترة زمنية معينة ، و زيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه عوامل معينة، كمعدل الزيادة في السكان و الامكانيات المتوفرة في البلد .

2- استثمار الموارد الطبيعية :

يسعى هذا الهدف الى تعزيز وجود الاستثمارات المحلية و الدولية للموارد الطبيعية الموجودة على أراضي الدول عن طريق دعم البنية التحتية العامة و توفير الوسائل المناسبة التي تقدم الدعم للانتاج و الخدمات العامة .

3- دعم رؤوس الأموال :

يهتم هذا الهدف الى توفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامة التي تعاني ضعفا و عجزا بسبب قلة الادخار المرتبط بالاحتياطات المالية في البنك المركزي و البنوك التجارية المشتملة على المال بصفة عادية أو الأوراق المالية المتنوعة مثل السندات .

4- الاهتمام بالتبادل التجاري :

هذا الهدف خاص بتنمية التجارة و يهتم بمتابعة الصادرات و الواردات التجارية المعتمدة على تعزيز التجارة بين الدول المتقدمة و الدول الأخرى، و وضوحا تلك التى تشتري الصادرات بأسعار معقولة تساعد على توفير الدعم للحاجات الأساسية للسكان .

5- معالجة الفساد الاداري :

و ذلك بالاهتمام بوضع قوانين و تشريعات تحد من انتشار الفساد الاداري الذي يؤثر على استقرار القطاع الاقتصادي و يشغل موارده، و تساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحلي،و تعزيزه و ازدهاره في المجالات كافة .

6- ادارة الديون الخارجية :

يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ المالية المدنية على حكومات الدول النامية، و الحرص علي ايجاد الوسائل و الطرق المناسبة لسداد الديون مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، و زيادة النفقات الخاصة بالانتاج .

2 معوقات و تحديات التنمية الاقتصادية :

تواجه عملية التنمية في الجزائر عدة معوقات منها :

1- البطالة :

يعاني الاقتصاد الوطني من مشكلة البطالة التي تعيق نجاح مختلف البرامج التنموية المسطرة، و هذا ما يتطلب مشاريع تنموية بامكانها أن تستوعب يد عاملة كبيرة تقلص من حجم البطالة الموجودة و تساهم في زيادة الناتج المحلي .

2- مشكلة السكن :

مشكلة السكن تبقى من المعوقات الرئيسية التي تواجه التنمية و تعدد الاستقرار الاجتماعي في الجزائر ، حيث يكثر الطلب بشكل مستمر و لا تلبي المشاريع المنجزة الحاجيات المتزايدة للعائلات .

3- التوزيع الجهوي اللغير عادل للأنشطة الاقتصادية :

و هذا ما يتطلب انفاقا كبيرا في مجال البنية التحتية في المناطق الداخلية و مناطق الجنوب، كما يرى بعض الخبراء أن التنسيق الفعال بين اليات التحكم و المراقبة و التوجيه المتعلقة بانشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من شأنه أن يجعل هذه المؤسسات محركا أساسيا للتنمية المستدامة في مختلف المناطق [1].

4- ضعف الانتاج الزراعي :

- صالح صالحي، أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي،الامكانيات و الافاق التنموية ،ج 2 ، القاهرة ،جانفي 2004 ، ص 18 .[1]

رغم الانفاق المتزايد في هذا القطاع، و رغم الجهود التي تبذلها السلطات في دعم الفلاحين ، الا أن المنتوجات الزراعية تبقي ضعيفة، و يعود ضعف الانتاج الزراعي الي توجيه الدعم الفلاحي بطرق بيروقراطية لا تخضع لسياسات محروسة تهدف الى تحسين أداء القطاع، اضافة الى عامل الجفاف و قلة المياه التي تؤثر كثيرا .

5- الهيكل الانتاجي الغير متنوع :

يرتكز الهيكل الانتاجي في الجزائر على الصناعات الاستراتجية النفطية، رغم أن السلطات العمومية شرعت في استراتجية "ترقية الصادرات من غير المحروقات" في أعقاب أزمة 1986[1]، و تشير بعض تقارير المؤسسات الدولية عن الجزائر، الى أنه رغم المؤشرات المالية الجيدة الحالية، الا أنه يجب على السلطات العمومية القيام بالاجراءات اللازمة لتعزيز الايرادات خارج قطاع المحروقات، بالتوازي مع تشجيع انشاء المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية و تحقيق العراقيل الجبائية عليها من أجل التقليل من تبعية الاقتصاد، بنسبة مطلقة لعائدات صادرات المحروقات[2]، حيث لا تشكل عائدات الصادرات خارج المحروقات سوى نسبة ضئيلة من الصادرات الاجمالية .

خاتمة :

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن عملية التنمية استحوذت على اهتمام الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، كما تعد هدفا تسعى اليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية، و أما بالنسبة للدول النامية فان الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي....الخ، أي الحد من البطالة و ارتقاء المواطن و تحقيق أماله في حياة كريمة، وفقا للمعايير الصحية و التعليمية و الاجتماعية .

[1] - سكينة بن حمود ،استراتجية ترقية الصادرات من غير المحروقات، مجلة علوم اقتصاد و تسيير و التجارة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر ،العدد 2.17، 2008 ،ص 163 .

[2] - Rapport des services du FMI pour les consultations de 2010,<<Algirie<< ,N ° 11/39 Fond monétaire international , Mars 2011,p 03 .

الفصل الثالث

دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لمعرفة العلاقة بين البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية، و بالخصوص دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة المدخرات المحلية، يجب علينا أولا التطرق الى مصادر تمويل التنمية الأقتصادية، و التى ستتضمن هي الأخرى المدخرات المحلية و دور البنوك التجارية في تعبئتها، و التى لها دور كبير فى دعم عملية التنمية الاقتصادية، و من ثم كشف أهمية الدور التنموي للبنوك التجارية، و تدخلها من جوانب عدة للتنمية الاقتصادية ، كالادخار و الاستثمار و التجارة الخارجية و جوانب أخرى .

و على هذا الأساس تم تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني : مشاكل مصادر التمويل و اجراءات انعاشها في الدول النامية .

المبحث الثالث : دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

للوصول لنتيجة نبرز فيها كيفية تمويل التنمية الاقتصادية من قبل البنوك التجارية، يجب أولا معرفة ماهية التمويل، و المصادر المختلفة لتمويل التنمية الاقتصادية .

1- ماهية التمويل :

اعتبر التمويل على أنه وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي، و قد حاول بعض المحللين مثل : ادوارد شاو ، و رونالد ماكنين اثبات أن للسياسة التمويلية تأثير قوي على التنمية[1] .

ومن خلال هذا يحدد تعريف التمويل كما يلي :

" توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل انفاقها على الاستثمارات، و تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج و الاستهلاك . "

و يعرف كذلك بأنه :" البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و الاختيار، و تقسيم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات امنشأة"[2] .

و منه فالتعريف الاجرائي لتمويل التنمية، يعني تلك التدفقات المالية المحلية و الأجنبية، الموجهة لانجاز و احقاق برامج و مشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني ، و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[3] .

و يعرف التمويل البنكي،بأنه ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي .

أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز البنكي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية الى المؤسسات التي تكون في حاجة اليه، اما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة أنية تمر بها[4] .

---

[1]- مالكولم جيلز و اخرون،اقتصاديات التنمية،دار المريخ، الرياض،ص 51- 63 .

[2]- هيثم محمد الزغبي،الادارة و التحليل المالي،الأردن ،دار الفكر،ط1 ،2000،ص 77 .

[3]- السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 08 .

[4]- خويني رابح، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها،اتراك للطباعة و النشر ،مصر،2008،ص 99 .

2 -المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية :

تعتبر المصادر الداخلية، من أهم المصادر التي يفترض أن تعتمد عليها الدول النامية من خلال الاستخدام الأمثل للمدخرات المحلية، و محاولة تطويرها، وزيادتها و ترشيد انفاقها، فضلا عن فائض المشاريع العامة و الخاصة، الايرادات المتأتية من التجارة الخارجية، و التمويل التضخمي، و تهتم الدول بالمصادر الداخلية نظرا للاثار السلبية التي تصاحب المصادر الأجنبية، و يمكن عرض هذه المصادر بشكل موجز كالتالي:

1 المدخرات المحلية :

تنقسم المدخرات المحلية الى عنصرين: الادخار الحكومي و الادخار العائلي.

حيث يعتبر الادخار الحكومي أحد المدخرات الاجبارية التي لا يقبل عليها الأفراد و المؤسسات طواعية،بل يأتي هذا النوع من المدخرات من الاقتطاعات الاجبارية التي تحصل عليها الدول من مختلف الدخول ، و تهتم الدول النامية بهذا المصدر نظرا لدوره الكبير في دعم عملية التنمية الاقتصادية .

و نتيجة لانخفاض معدلات الادخار الحكومي في أغلب الدول النامية لأسباب عديدة مقارنة بالدول المتقدمة، لذلك فهي تسعى دائما الى تعبئة المدخرات المحلية بشتى الوسائل سواء كانت الزامية أو اختيارية لغرض توفير موارد مالية لتغطية احتياجاتها التنموية ، و من بين أساليب تعبئة الادخار الحكومي ، السياسات المالية و الضريبية، ترشيد الانفاق العام ، تطوير قطاع التجارة الخارجية .

و يمثل الادخار العائلي الفرق بين الدخل المتاح ، أي الدخل بعد تسديد الضرائب و بين الانفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، و تعتبر مدخرات القطاع العائلي من المدخرات المهمة التي يجب على الدول النامية الاهتمام بها لكي تلعب الدور القيادي في عملية التنمية، و تعتبر المدخرات العائلية ادخارا كامنا، و موجه توجيها غير سليم ، و يرجع سبب ذلك الى ضعف المؤسسات و التنظيمات القادرة على تعبئة المدخرات، ومن بينها المدخرات التعاقدية، بنوك ريفية، صناديق التوفير،الاستثمار في شراء الأوراق المالية، الاستثمارات المباشرة [1].

دور البنوك التجارية في تعبئة المدخرات المحلية :

و يظهر دور البنك في تعبئة المدخرات المحلية من خلال مركزه الحيوي ضمن الهيكل المالي الاقتصادي، و ذلك من خلال قدرته على توفير التمويل لقطاعات الاقتصادالوطني، و تعتمد البنوك التجارية على أساليب تهدف الى تعبئة الموارد المالية من وحدات الفائض المالي و اعادة توزيعها على وحدات العجز المالي، معتمدة في ذلك على قوة ثقة المتعاملين بها من جانب، و على مجموعة الأساليب من التي يكون لها التأثير في السوق الادخاري من جانب

[1]- زيتوني،عمار، 2007،المصادر الداخلية لتمويل التنمية – دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1970-2004 ،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر، ص 25 .

اخر،و ذلك باعتبارها أكبر وسيط بين المدخرين و المستثمرين،و يمكن تلخيص أهم الأساليب المعتمدة في تعبئة المدخرات من قبل البنوك التجارية فيما يلي[1]:

- تعتمد البنوك التجارية في تعبئة المدخرات المحلية على اعطاء فوائد نظير الايداع، و ذلك بقصد الوصول الى وحدات فائض الموارد المالية ، و الاستفادة منها في تنفيذ مشروعاتها لتحقيق أهدافها .

- تقوم البنوك التجارية بتقديم أساليب اغرائية في جلب المدخرات من مختلف مصادرها، كتقديم مزايا جيدة ، تعديل في أسعار الفائدة ككفيل باستقطاب فئات جديدة من المتعاملين، أو استحداث نظم ايداع حديثة ، مثل الميزة التأمينية للودائع، أو بتغيير القيمة الشرائية للنقود .

- تحسين و تطوير مستوى الخدمات البنكية في البنوك التجارية، مثل فتح الحساب الجاري أو فتح حسابات التوفير و غيرهما .

- تعمل البنوك التجارية على نشر العادة المصرفية و زيادة الوعي المصرفي، المؤدي الى تسهيل مهمتها في تعبئة المدخرات و تنميتها .

- رفع معدل النمو في الائتمان المصرفي بصفة عامة و الائتمان طويل الأجل بصفة خاصة .

كما لدينا مصدرين اخرين لتمويل التنمية الاقتصادية بالاضافة الى المدخرات المحلية، ألا و هما فائض المشاريع العامة و الخاصة وكذا التمويل التضخمي .

2 - فائض المشاريع العامة و الخاصة[2] : (قطاع الأعمال)

مما لا شك فيه، أن الاقتصادات الحالية تتميز بالاتجاه المتزايد نحو التوسع في حجم المشاريع في كل المجالات، سواء كان ذلك بزيادة و توسيع الاستثمارات القائمة أو بانشاء مشاريع جديدة، ويقصد بفائض المشاريع تلك المدخرات من الأرباح المحتجزة لديها.

و تنقسم مدخرات قطاع الأعمال الى ادخار قطاع الأعمال الخاص و ادخارات قطاع أعمال المختلط، و مدخرات قطاع الأعمال العام، و لزيادة فائض المشاريع الخاصة و المختلطة يجب تقليص النفقات الخاصة بهذا القطاع، و ترشدها الى جانب سياسة الأسعار التي يجب أن ينتهجها القطاع .

[1]- Soyibo A, & Adekanye , F(1992), financial system regulation, deregulation and savings mobilization in nigeria .

[2]- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر،2000، اتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعية ،الاسكندرية،ص 207 .

أما بخصوص العوامل المؤثرة على أرباح القطاع العام، و بالتالى زيادة حجم مدخراته،تتمثل في القضاء على المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع و أهمها: تدني مستوى الكفاءة الانتاجية،السياسة السعرية المتبعة في هذا القطاع، ارتفاع المصاريف المالية بسبب المسؤوليات الاجتماعية .

3 التمويل التضخمي :

يعتبر التمويل التضخمي(زيادة الكتلة النقدية) من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ اليها مختلف الحكومات بتحويل الموارد من استخداماتها الحالية الى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك الى الاستثمار و بالتالي زيادته،و منذ الثمانينات أصبح ينظر للتضخم على أنه ليس مشكلة و يمكن التعايش معه، كما يمكن استخدام التمويل التضخمي كمصدر تمويلي، لكن في الحدود المعقولة و المقبولة [1].

ان قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية، يؤدي بالدول النامية على اللجوء الى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية .

3 المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية :

تتعدد صور و أشكال المساعدات الانمائية و التمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي :

1 التدفقات و التحويلات من المؤسسات و المنظمات الدولية :

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للانشاء و التعمير و مؤسسة التنمية الدولية و مؤسسة التمويل الدولي .

1-1 البنك الدولي للانشاء و التعمير:

و أنشئ هذا البنك لعدة أغراض،أهمها[2] :

- تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها،من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة .

- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبيةن سواءا بتقديم الضمانات اللازمة، أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء .

[1]- زيتوني عمار، 2007،مرجع سابق ذكره،ص 58 .

[2]- يونس أحمد البطريق،السياسات الدولية في المالية العامة،الاسكندرية،الدار الجامعية،الطبعة الثانية ص 50 .

- توفير المعونات الفنية لاعداد و تنفيذ الخططالاستثمارية و الانمائية و المساهمة في اعداد و تدريب الكوادر الفنية و الادارية التى تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك .

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية .

2-1 المؤسسات المساعدة للبنك الدولي:

هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له[1] :

- مؤسسة التمويل الدولية: تأسست عام 1956 و ينحصر نشاطها في الاسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء .

- مؤسسة التنمية الدولية: تأسست عام 1960 و تعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة، أي قروض فوائدها منخفضة و اجالها طويلة، تقدم للدول النامية

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار : تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء ، و تأسست عام 1988

3-1 صندوق النقد الدولي :

و يعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي و اختناقاتها الهيكلية و ازالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية و منع حدوث أزمات مالية .

2 المنح والاعانات :

تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة الى الدولة النامية الممنوح اليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني، و النقد يكون في شكل عملات قابلة للتحويل، و العيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية و استثمارية أو عبرات فنية .

3 القروض :

قد تكون عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير مقيمين في الخارج ، سواء كانت حكومات أجنبية أو هيآت تابعة لها، أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيآت التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيآت التمويل الاقليمي،أما القروض

[1]- عادل أحمد حشيشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2000،ص 172- 173 .

الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين و معنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC)،أو من صناديق التمويل الاقليمي[1] .

4 الاستثمار الأجنبي :

يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية، بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية[2] بها، و هو ينقسم الى نوعان[3] :

-الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس مال المشروع الانتاجي و يتولى ادارته أو مساهمته في رأس المال للمشاريع الكبيرة، و تمنحه الحق بالاشتراك في الادارة .

-الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

و يقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها، كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الادارة .

المبحث الثاني : مشاكل مصادر التمويل و اجراءات انعاشها في الدول النامية

أولا : مشاكل مصادر التمويل :

ان من أهم العراقيل التي تواجه اخفاق برامج التنمية الاقتصادية هي مشكلة التمويل التي تعتبر الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية الى جانب الادارة الاقتصادية الكفأة للموارد المتاحة، و سوف نبرز عوائق مصادر كل نوع منها على حدا .

---

[1]- السبتي وسيلة ،مرجع سابق،ص 13 .

[2]- www.ULIMINSANIA.NET. LE 21/02/2016 .

[3]- عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي، عمان، المجدلاوي، 1999،ص 46-47 .

1 -عوائق مصادر التمويل الداخلية :

1-1 بالنسبة للادخار العائلي :

نواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها :

أ* انخفاض الدخل :

و ذلك لارتفاع الميل للاستهلاك و بالتالى انخفاض حجم الادخارات .

ب* أثر المحاكاة :

أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة .

ج* عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات :

مثل المؤسسات المالية و التي تتلائم و ظروف كل دولة، و مرحلة التنمية التي بلغتها .

د* عدم استقرار القوة الشرائية للنقود :

حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الانفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع و الخدمات .

2-1 بالنسبة لقطاع الأعمال :

و تتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة و عدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع و القطاع العائلي ، نظرا لتخلف النظم و القوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه الى عملية التنمية .

3-1 بالنسبة للقطاع الحكومي[1] :

من أهم أسباب انخفاض الايرادات الجارية للدولة، قصور نظامها الضريبي و ذلك عن طريق:

- ضآلة نسبة الضرائب الى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي .

- اتساع نطاق العمليات العينية " المقايضة " .

[1]- السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص 16 .

- عدم امساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال .

- انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي و عدم خضوع بعض الأنشطة الضريبية .

بالاضافة الى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها[1] :

- فقدان الثقة في المصارف و بالتالي اللجوء الى الاكتناز .

- الابتعاد عن المنافسة المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية .

- ضيق أسواق الأوراق المالية .

- هروب أسواق الأموال للخارج، نتيجة الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم، خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية .

2 -عوائق مصادر التمويل الخارجية :

ان أول ما يواجه الدول النامية و يعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التى تواجه صادراتها و نذكر منها :

- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي .

- ضيق حجم السوق المحلية، اذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الانتاج في السوق المحلية .

- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، بسبب استيراد معظم لوازم الانتاج للعملية الصناعية .

- عدم توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي في البلدان النامية .

- عدم توفر الاحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع .

- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي .

و من أهم هذه العوامل التي كان تأثيرها كبيرا على المديونية الخارجية للبلدان النامية في هروب رؤوس الأموال المحلية الى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية و تراكمها لدى المراكز المالية الدولية،و التي تقوم فيما بعد

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة ، علي الليثي،التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000،ص 262 .

بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية و التبعية المالية لها، و القبول بشروطها المجحفة، أي بالرغم من مساعدتها للدول النامية فهي تخدم أكبر الدول المقرضة[1] .

ثانيا : الاجراءات المقترحة لانعاش مصادر التمويل

1 انعاش مصادر التمويل الداخلي :

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها، و من أجل مواجهة ذلك يجب اتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار و ذلك من خلال :

1-1 مدخرات القطاع العائلي :

و من أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها ما يلى[2] :

- التوسع في صور الادخار التعاقدي، بتشجيع التأمين على الحياة و تنظيم نظم المعاشات و التأمينات الاجتماعية و توسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد .

- تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار ، لتشجيع الأفراد على اقتنائها و الاحتفاظ بها .

- انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة، تجعل الأوراق المالية أكثر اغراء من الأموال العينية .

- توفير أنواع مختلفة من السندات و شهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين، و تقرير اعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها .

- تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد و فائدته في تأمين مستقبلهم .

- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات، مثل صناديق توفير البريد و بنوك التنمية و بنوك الادخار.

2-1 مدخرات قطاع الأعمال :

تتوقف مدخراته على السياسة التابعة من طرف الشركات العامة و الخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات .

3-1 الادخار الحكومي و التمويل التضخمي :

[1]- السبتي وسيلة ، مرجع سابق، ص 17-18 .

[2]- نفس المرجع .

يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة، و ذلك من خلال كغءة الجهاز المصرفي و منع التهرب الضريبي و الزيادة في مستوى الايرادات الجارية و التقليل من النفقات الى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي .

أما فيما يخص التمويل التضخمي، فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة انتاجها من السلع و الخدمات، مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار [1].

2 انعاش مصادر التمويل الخارجية :

و التي تتمثل في الاجراءات اللازمة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، بحيث يعد رأس المال الأجنبي عنصرا هاما في عملية التنمية، خاصة في المراحل الأولى لها، و من هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، و توفير جو استثماري للأجانب من خلال انشاء بعض المرافق العامة و تقديم العديد من التسهيلات و الأولويات و منح العديد من الاعفاءات و الحوافز الضريبية، اضافة الى ضرورة توافر ما يلي:

- البيئة السياسية و الاستقرار السياسي .

- واقع ترتيبات سعر الصرف في القطر المضيف و النظام المصرفي له .

- التنظيمات الادارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب و الحكومة المضيفة، اضافة الى هذا نجد أنه بالرغم من أزمة المديونية التي تعاني منها هذه الدول، الا أن هذه الهيئات الدولية يجب اقناعها بالمسؤولية في الأزمة الاقتصادية و الدفع للمساهمة في جعل البيئة التجارية الدولية داعمة للتنمية .

بالاضافة أنه يجب على الدول النامية أن تحقق تكامل اقتصادي اقليمي، من خلال التناسق و التعاون فيما بينها، و يجب أن تنظم الى الأسواق العالمية(على المستوى الدولي) باصلاح الاختلالات في نظمها[2] .

المبحث الثالث : دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال منحها الائتمان للعملاء لتمويل مشاريعهم و كذلك من خلال عمليات الادخار و الاستثمار و كذا تمويل التجارة الخارجية .

1 -الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الائتمان المصرفي[3] :

---

[1]- محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف،التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية،الاسكندرية،الدار الجامعية،2000،ص 177 .

[2]- www.esawa.org . le 22/02/2005 .

[3]- سعييدات و تومي، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس،العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة،2013/2012

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية و أدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي في حسبانها، و دور هذه البنوك عند اعداد الخطط التنموية السنوية و غيرها .

و يمكن تقسيم عمليات الائتمان المصرفي من حيث طول مدة الائتمان، أو من حيث الغرض منه ، أو من حيث الضمانات المقدمة، و التقسيم الرئيسي للائتمان المصرفي هو تقسيمه من حيث المدة و حسب طبيعة العملية التي بحاجة الى التمويل، و ينقسم الى ائتمان قصير أجل، و ائتمان متوسط أجل،و ائتمان طويل أجل، و أساس هذا التقسيم مرتبط بالقصد من الاقتراض، فاذ كان القصد هو تمويل احتياجات تسيير المنشأة و كذلك المعاملات الاستهلاكية و هي احتياجات و معاملات قصيرة الأجل، فالائتمان هنا يكون قصير الأجل ، أما اذا كان القصد من التمويل هو تلبية احتياجات التجهيز ، معدات و آلات ...الخ، و كلها مجهودات لا تنوي المنشأة بيعها بل استعمالها في الانتاج اليومي ،و هذا يتطلب تمويلا استثماريا و لفترة أطول بكثير من الحالة السابقة ، أي تمويلا من هذا النوع لا بد له من موارد ليست مكرسة للاحتياجات الجارية ، و الائتمان طويل الأجل هو الذي يستجيب لهذا النوع من التمويل .

حيث أن الائتمان المصرفي قصير الأجل هو من أكثر الأصول ربحا بالنسبة للبنوك التجارية و أقلها سيولة، اذ ليس من حق البنك أن يطالب العميل بتسديد قيمة الائتمان قبل أن يحين تاريخ استحقاقه، و الائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري، ولتمويل قطاعي الأعمال و التجارة، أي تغطية احتياجات الأفراد و المنشأة من رأس المال ، و يمنح للمنشأة بغرض بناء الأصول المتداولة المؤقتة و التي تشمل النقدية و الاستثمارات المالية المؤقتة و المخزون السلعي و الحسابات المدينة، و مدة هذا الائتمان سنة واحدة و لا يتجاوز سنتين، و الوفاء به يتم مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها .

أما الائتمان المتوسط و الطويل الأجل[1]، فيعرف الائتمان المتوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض التي يتم سدادها في فترة تزيد عن سنة و تقل عن عشرين سنة، و للبنوك التجارية دور مهم في هذا النوع من أنواع القروض، فبعد أن كانت تقتصر في التعاون المالي على التمويل قصير الأجل ، اتجهت البنوك التجارية الى تمويل المشروعات و المنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل الى خمس سنوات ،و غالبا ما يتم هذا النوع من القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها و قيمتها في شروط عقد الاقراض، و يكون سعر الفائدة فيها متوسط الأجل أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل .

و تضع البنوك التجارية جملة من الشروط للقروض متوسطة الأجل، الهدف منها هو ضمان قدرة المنشآت المقترضة على رد القرض، منها ما يسمى بالشروط العامة التي تتعلق بحجم رأس المال العامل، أي أنها تطلب أن لا يقل رأس المال العامل للمشروع عن مبلغ معين، كذلك منع المنشآت المقترضة من الاقتراض سواء كان لغرض

[1]- عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق، ص 181 .

متوسط الأجل أو لغرض طويل الأجل، كما تضع البنوك التجارية شروطا اجرائية متمثلة بتقديم المنشأة المقترضة ميزانيتها الختامية و حساب الأرباح و الخسائر للبنك المقرض لتحليلها و الوقوف على المركز المالي للمنشأة، الى جانب وضع قيود عدم رهن أو استئجار موجودات المنشأة، أو خصم أوراقها التجارية لدى بنوك أخرى .

كما تلجأ البنوك التجارية الى وضع شروط خاصة الهدف منها هو التأكد و التأمين التام لسداد القرض من قبل المقترض، كأن يتم مثلا تحديد وجهة صرف القرض و كيفية التصرف به، و غيرها من الشروط الخاصة التي يرتئيها المقرض .

أما الائتمان طويل الأجل، فهو ائتمان لمدة أكثر من سبع سنوات،و هو موجه لتمويل للأصول الثابتة أي الاستثمارات الثقيلة كالمباني،المعامل، التجهيزات الضخمة ....الخ، أي أن تكون فترة اهلاكها تتجاوز سبع سنوات و هذا الائتمان يمكن أن يصل الى 20 سنة في بعض الأحيان .

و قد أصبحت البنوك التجارية تمارس هذا النوع من الائتمان الذي كان في الماضي حكرا على البنوك، ذلك بفضل السماح لها بقبول ودائع طويلة الأجل، أما الفائدة فتحددها السلطات المعنية .

2- الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الادخار و الاستثمار:

2-1 الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الادخار:

أ* دور الادخار في النشاط الاقتصادي [1]:

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و استمرارها و من ثم استمرار التقدم و النشاط الاقتصادي و ضمان الاستقرار، اذ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار ،لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بمختلف الطرق، و جذب المدخرات و تجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق و أهداف الدولة، و بما يعود على المجتمع بالنفع العام .

و لقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تجمع من القلة من ذوي الدخول الكبيرة، و لا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة و الفئات المتوسطة من ناحية، و بعد أن ضغطت المطالب و النفقات المتزايدة للدولة من جهة أخرى، و اذا كانت أهمية الادخار أساسا للاستثمار ، سواء للفرد أو للدولة أوضح ما تكون في الأحوال

[1]- موسوعة الأبحاث العربية، http://www.arab-ency.com/a،البحوث/الادخار، 2015/12/28 ، الساعة 16:45 .

العادية، فانها أشد وضوحا و أكثر الحاحا في مراحل التنمية و التطور، اذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للفرد و للدولة .

ففيما يتصل بالفرد تهيئ هذه المدخرات عوامل الأمان للمستقبل، ذلك أنه بايداعها أو باستثمارها في أي من الأوعية الادخارية أو الاستثمارية يحصل منها على عائد مجز ، اما أن ينفقه في مواجهة مطالبه المتزايدة أو أن يزيد به مدخراته و استثماراته، و توجه الدولة هذه المدخرات الى الانفاق على مشروعات جديدة تزيد من دخول الأفراد و تفتح لهم آفاقا جديدة و فرصا أكبر للعمل و الخدمة ، و تؤدي المشروعات الجديدة الى توفير المزيد من السلع و الخدمات للفرد و تتيح له الحصول عليها بأسعار أفضل .

و فيما يتصل بالدولة فان المدخرات تخدمها في تحقيق ما يلي:

- توفير التمويل المحلي المطلوب لمشروعات التنمية من دون اضطرار الدولة الى اللجوء الى زيادة الضرائب و لوسائل التمويل التوسعية التي تؤدي الى زيادة حدة التضخم الذي يصاحب عادة الانفاق على برامج التنمية و الذي تنعكس آثاره في الارتفاع المطرد للأسعار .

- الحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب الانفاق على خطط التنمية و ذلك بامتصاص الزيادة في الدخول المترتبة على الزيادة في الانفاق في تكوين مدخرات جديدة .

- الحد من الانفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع لتصدير ، الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على القطع الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية و تحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة، و تقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية .

- خفض النفقات التي تواجهها الدولة في توفير المزيد من السلع الاستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد و زيادة انفاقهم، و يساعد خفض هذه النفقات على توجيه الوفر المحقق الى انتاج المزيد من السلع و الخدمات بدلا من استيرادها .

ب* الادخار و التنمية الاقتصادية [1] :

التنمية الاقتصادية، وسيلة لزيادة رفاهية الأفراد و تثبيت دعائم النهضة الاجتماعية و الاستقلال السياسي، ترتكز على عملية تكوين رأس المال أو بناء الطاقات الانتاجية الجديدة، و وضعها موضع الانتاج، ومن نافلة القول الحديث عن الحلقة المفرغة في عملية التنمية التي تعزو نقص التكوين الانتاجي الى قلة الادخار ، و قلة الادخار الى انخفاض الدخل الفردي، و انخفاض الدخل الفردي الى انخفاض الى انخفاض الدخل القومي و زيادة

[1]- نفس المرجع السابق .

الضغط السكاني، و انخفاض الدخل القومي الى انخفاض الانتاجية و عدم استغلال الموارد الطبيعية الذي يعود الى نقص التكوين الانتاجي و قصوره عن تحقيق هذه الأغراض .

و للقيام بعملية تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة، لا بد للمجتمع من تخصيص جزء من موارده المتمثلة في السلع و الخدمات المنتجة لتحقيق هذه الغاية، و هذا في الواقع عملية التكوين الانتاجي أو ما يسمى الوجه المادي لعملية تمويل التنمية .

أما الوجه الأخر لعملية تمويل التنمية فهو وجهها النقدي الذي يتمثل في توفير الأموال النقدية اللازمة للحصول على السلع و الخدمات الضرورية لعملية التكوين الانتاجي، و هذا يمثل بوضوح أن النقد في عملية التكوين هذه، يستمد دوره من كونه يمثل قوة شرائية تستطيع حيازة جزء من عوامل الانتاج لتوجيهها نحو تكوين الطاقات الانتاجية، ثم ان المصدر الحقيقي للتكوين الانتاجي هو الادخار بوصفه امتناعا عن استهلاك جزء الناتج القومي بهدف تهيئته و توجيهه لأغراض التكوين الانتاجي .

2-2 الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الاستثمار:

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي لا تطلب لذاتها، و انما لما يمكن أن تحققه من فوائد و أرباح، اذ هي واسطة لتبادل السلع و الخدمات من يد الى أخرى لتحقيق الأهداف المسطرة و ذلك عن طريق تمويل الاستثمارات، حيث أن تمويل الاستثمارات المحلية يتطلب تدخل البنوك التجارية و ذلك بتوفير القروض و الاجراءات الممنوحة للاستثمار .

بحيث تعرف القروض، بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها، و تنقسم الى قروض قصيرة الأجل، و قروض متوسطة الأجل، و أخرى قروض طويلة الأجل .

و يتجلى دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار ، من خلال كونها دعامة أساسية لبناء اقتصاد حر يقوي من دعائم الدولة و يدفع بها نحو عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا سيما اذا كانت الأسس في بنائها قوية و متينة و قائمة على التخطيط العلمي .

كما تلعب دورا هاما في الاقتصاد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي من خلال ما يلي :

- تؤدي خدمات و وظائف و أنشطة لا يمكن للأفراد و المؤسسات و الحكومات الاستغناء عنها .

- تعمل على تسهيل أداء النظام الاقتصادي و تسهيل عمليات المبادلة في المجتمع .

- تقوم باستثمار ما لديها من أموال متجمعة في مشاريع الاقتصاد الوطني، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة مما يساعد على نموه .

- لها دور فعال في تشغيل اليد العاملة و بالتالي في التنمية الاقتصادية أيضا .

- تنفيذ خطط الدولة التنموية الاقتصادية منها و الاجتماعية و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية .

ان البنوك التجارية و الاستثمار شيئان متلازمان لصنع عملية النمو و التنمية على أساس مستدام، خصوصا و أن البنوك التجارية تشمل المنصة التمويلية الأولى و الرئيسية للأنشطة الاستثمارية في الدول، و أن المرحلة الراهنة تتطلب اليوم أكثر من أي يوم مضى فتح الأسواق أمام حركة التجارة و الاستثمار و البنوك بكل يسر و فعالية و حيوية لأن التجارة و الاستثمار و البنوك تشكل الأقطاب .

3 -الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال تمويل التجارة الخارجية[1] :

و من أهم العمليات المستعملة في هذا المجال ما يلي :

الاعتماد المستندي :

هو تعهد يصدر عن البنك(فاتح الاعتماد)، بناء على طلب العميل الذي يدفع مبلغا معينا مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقا للشروط المتفق عليها و الاعتماد المستندي يهدف الى تشجيع التجارة الخارجية من خلال ضمان حق كل طرف من أطراف التعاقد، و لقد نشأ نظام الاعتماد المستندي من خلال الحاجة الى اجراء المعاملات التجارية عن طريق وسيط محل ثقة من المصدر و المستورد حتي يطمئن المصدر الى أن بضاعته بيعت بالسعر المتفق عليه و أنه استلم ثمنها حالة شحنها، و حتي يطمئن المستورد كذلك الى أنه لا يدفع ثمن البضاعة الا بعد التأكد من شحنها و استلامه لمستندات شحن البضاعة و ملكيتها، و قد أطلقت صفة المستندي على هذا النوع من الاعتمادات بسبب أنه يستوجب تقديم مستندات معينة و وثائق محددة كمستندات الشحن و الفواتير المتعلقة بالبضاعة و غير ذلك من المستندات المطلوبة .

و يمكن تلخيص الآلية التي تتم بها عملية الاعتماد المستندي كما يلي :

1- يتم الاتفاق بين المصدر و المستورد على مواصفات البضاعة و عددها و حجمها و سعرها و طريقة الدفع و الشروط الأخرى، و يتم هذا الاتفاق من خلال البريد و الزيارات الشخصية ....الخ .

[1]- علودة نجمة دامية، دور المؤسسات المصرفية في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو ،2014، ص 47 .

2- يقوم المستورد بفتح اعتماد مستندي في البنك الذي يتعامل معه لمصلحة المصدر بالقيمة المتفق عليها، حيث يقوم المستورد بتعبئة فتح طلب الاعتماد، و الذي يتضمن عدة بنود من أهمها(اسم المستفيد، المصدر و عنوانه،و عدد و مواصفات البضاعة المتفق عليها و قيمة الاعتماد و غير ذلك من المعلومات الهامة)، و يقوم المستورد أيضا بتقديم الضمانات المطلوبة أو دفع التأمينات اللازمة للبنك المحلي .

3- يتصل البنك المحلي بمراسله في الخارج و يبلغه بتفاصل الاعتماد المستندي و باسم المستفيد و عنوانه .

4- و يقوم البنك المراسل في الخارج بالاتصال بالمستفيد و يبلغه بأنه قد تم فتح اعتماد مستندي باسمه من قبل المستورد و يخبره بتفاصيل هذا الاعتماد .

5- يقوم المستفيد بتوفير البضاعة بانتاجها و تجميعها، أو شرائها جاهزة من السوق حسب المواصفات المطلوبة، و يقوم بشحنها بالوسيلة المتفق عليها .

6- يقدم المستفيد الذي شحن البضاعة مستندات الملكية و مستندات تثبت شحن البضاعة الى البنك المراسل في الخارج ،و تسلم قيمة البضاعة المشحونة في البنك .

7- يقوم البنك المراسل بارسال المستندات المطلوبة الى البنك المحلي، و تسجيل قيمة الاعتماد المستند عليه .

8- يستلم البنك المحلي مستندات الشحن و الملكية، و يقوم بالاتصال بالمستورد ليحضر الى البنك لاستلام المستندات و دفع قيمة البضاعة و اقفال ملف الاعتماد المستندي .

9- يقوم المستورد المحلي بالتخليص على البضاعة و دفع الرسوم الجمركية المطلوبة .

و من خلال استعراض الية عمل الاعتماد المستندي، يمكن القول بأنه للاعتماد فوائد عديدة لكافة الأطراف، فبالنسبة للمستورد فانه يكون واثقا من أن البضاعة قد تم شحنها، و أنه لن يدفع الثمن الا بعد وصول المستندات المتعلقة بشحن البضاعة، أما بالنسبة للمستفيد فانه يكون واثقا من أن بضاعته قد تم بيعها ، و فيما يتعلق بالبنك المحلي فانه سيتقاضى عمولة معينة نتيجة خدماته التي قدمها في هذا المجال،بالاضافة الى أن التأمينات التي يأخذها تشكل مصدرا تمويليا له، و من ثم سيساهم في التنمية الاقتصادية و تطويرها و الدفع بعجلتها، أما بالنسبة للبنك المراسل فانه يتقاضى عمولة تتوقف و دوره في الاعتماد ، فاذا كان دوره كمبلغ للاعتماد فان عمولته تختلف عما اذا كان دوره معيرا للاعتماد، أي يكفل دفع قيمة الاعتماد المستفيد على شرط أن تكون المستندات المقدمة مطابقة لشروط الاعتماد المستندي ، مع العلم أن كل هذا لا يتم الا بتواجد البنوك التجارية و مزاياها و وظائفها الفعالة و الهادفة لتمويل التنمية الاقتصادية و الدفع بها الى التقدم .

خاتمة :

بعد الغوص في التنمية الاقتصادية و أهدافها و مصادر تمويلها، و صلنا الى أنه لا يمكن لأي دولة الاستغناء عن دور البنوك التجارية كمصدر جد هام لتمويل التنمية الاقتصادية في العصر الحديث لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم .

و عملية التنمية لا تتم بسهولة و بدون عوائق، اذ توجد العديد من العقبات التي تواجهها و تحد من تقدمها ، ولا سيما أن للبنوك التجارية دائما الحل و البديل لتجاوز هذه العقبات و التغلب عليها ،كمنح القروض مثلا أو تمويل الانتاج و الاستهلاك و القيام بتسوية المبادلات، كما لها تأثير كبير على المؤشرات الاقتصادية ، و تعد أيضا العامل الذي يساعد على خلق مناصب شغل و تمويل التجارة الخارجية و كذا تمويل الاستثمارات و الادخارات .

الخاتمة

خاتمة عامة :

من خلال دراسة هذا الموضوع، تبين لنا الأهمية الكبيرة للبنوك التجارية و دورها الفعال في تمويل التنمية الاقتصادية ، اذ يمكن القول أنها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الوطني من خلال المساهمة في تنمية الاقتصاد عن طريق الائتمان و الادخار و كذا الاستثمار و أيضا عن طريق تمويل التجارة الخارجية .

و قد تم التطرق لمعالجة هذا الموضوع الى أهم موارد و استخدامات البنوك التجارية و أبرز الوظائف الرئيسية التي رفعت من مكانتها أكثر على المستوى الوطني و الدولي على حد سواء، و تم تقديم التنمية الاقتصادية من حيث المفهوم و الأهداف و مؤشرات قياسها، و كان أهم ما تطرقنا اليه في هذهالدراسة هو مصادر تمويل التنمية الاقتصادية حيث من خلال هذه المصادر تبين لنا أن البنوك التجارية من أهم المصادر و لها دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

الملخص :

تلعب البنوك التجارية دورا مهما في الاقتصاد الوطني، اذ يمكن القول أنها المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، و بالتالي لعجلة التنمية الاقتصادية لما لها من دور في جميع المعاملات الاقتصادية، و تتدخل في جميع القطاعات و الأنشطة،و منه لا يمكن أن ينشأ اقتصاد قوي أو حتي ضعيف من دون البنوك التجارية .

كما أن البنوك التجارية تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية، سواءا بصفة مباشرة استنادا على وظائفها الاقتصادية و طبيعة نشاطها، أو أجهزتها الفعالة و كذا تنظيمها في اقتصاد السوق، أو بصفة غير مباشرة عن طريق تعبئة المدخرات المحلية .

الكلمات المفتاحية :

البنوك التجارية ، التنمية الاقتصادية ، المدخرات المحلية ، تعبئة المدخرات المحلية .

Abstract :

Commercial banks play an important role in the national economy, as it can be said that they are the main engine of the national economy, and therefore the acceleration of economic development because of their role in all economic transactions and interference in all sectors and activities, and from it a strong or even weak economy cannot arise. without commercial banks.

Also, commercial banks play a key role in financing economic development, whether directly based on their economic functions and nature of their activity, or their effective devices and their organization in the market economy, or indirectly through the mobilization of local savings .

key words :

Commercial banks, economic development, domestic savings, mobilization of domestic savings.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

بالعربية:

* أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية .

* أحمد هني، العملة و النقود، الجزائر ،1991 .

* أحمد محمد اسماعيل، برج التنمية الاقتصادية و التطبيق العملي لها في الفقه الاسلامي .

* ابراهيم العسيوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة،2001 .

* بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية،مطبوعات جامعة مشوري، قسنطينة، 2000 .

* بخزار يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي،الجزائر ،2000 .

* جلال خشيب، النمو الاقتصادي، مفاهيم و نظريات .

* هيثم محمد الزغبي،الادارة و التحليل المالي، الأردن، دار الفكر ،ط 1، 2000 .

* سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط1، بيروت، لبنان،1996 .

* ضياء مجيد المسوي، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر، الجزائر، 2000 .

* عرفات تقي الحسيني،التمويل الدولي، عمان ، الجدلاوي .

* عادل أحمد حشيشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2000 .

* عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، الاتجاهات الحديثة في التنمية،الدار الجامعية، الاسكندرية،2000 .

* خويني رابح، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، أتراك للطباعة و النشر ، مصر، 2008 .

* منير ابراهيم الهندي، ادرة البنوك التجارية 2000 .

* محمد عبد العزيز عجيمة، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية و تطبيقية – الاسكندرية، الدار الجامعية،2000 .

* محمد عبد العزيز عجيمة ، علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية .

* محمد شهاب، النقود و البنوك للاقتصاد، دار المريخ، رياض،1987 .

* محمد زكي الشافعي،أنظمة الأرشيف في البنوك .

* محمد يونس، محمد عبد النعيم مبارك، مبادئ علم الاقتصاد،الدار الجامعية،الاسكندرية،2000 .

* مدحت القدسي، التنمية(نظريات و سياسات و موضوعات) ، دار وائل للنشر و التوزيع، 2007 .

* مالكروم جيلز و آخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض .

*مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية، الجزء الأول، 1993 .

* صالح صالحي ، أساليب و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، الامكانيات و الأفاق التنموية، القاهرة ، جانفي 2004 .

* زين عوض الله ، أسامة محمد فولي ، أساسيات اقتصاد نقدي و المصرفي، منشورات الحلى الحقوقية .

* يونس أحمد البطريق ، السياسات الدولية في المالية العامة ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ،ط 2 ،2000 .

بالانجليزية :

* Soyiboa , & Adekanye ;f (1992) , Financial system regulation, deregulation and savings mobilization in nigeria .

بالفرنسية :

* Ammour Ben halima , le systéme bancaire algérien, ed : Dahleb ,Alger, 1990 .

* Devlopment économics « investo pedideretrived », 2017 .

* Mourad Damardj et autres , Stratégie d adaptation des banques au nouvel environnement économiques , l entreprise et la banques ,1994 .

مذكرات :

* السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2005 .

* عاودة نجمة دامة، دور المؤسسات المصرفية في تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو .

* سعيدات و تومي،دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصاية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس .

*

* زيتوني عمار 2007 ، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1970-2004 ، رسالة دكتوراة غير منشورةن كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنةن الجزائر .

المجلات و الملتقيات

* سكينة بن حمود ، استراتجية ترقية الصادرات من غير المحروقات،مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة .

* بيجان –ب ،الأزمة الأسيوية :الأسباب و العلاج ، مجلة التمويل و التنمية ، جوان 1999 .

* Rapport des services du FMI pour les consultation de 2010 « Algerie »,N°11/39, Fond monétaire international ,Mars 2011,p 03 .

مواقع الأنترنيت :

* www.Esawa.Org .

* https://www.scribd.com/document/340589447 .

* Economic devlopment ,Enayclopedia.com,Retreived

القوانين :

*قانون النقد و القرض، 1990/04/14 .